الحرية

alhurriyah.sy

وطـــن الكلمـة

16 صفحة

صحيفـة إلكترونيـــة تخصصية تصدر عـن مؤسسة الوحـــدة للصحافة والطباعـة والنشر والتوزيـع

الخميس 8 جمادى الأولى 1447 هـ | 30 تشـرين الأول 2025 م | العدد 04

مشاركة الرئيس الشرع بـ «مبادرة مستقبل الاستثمار»

رسائل ثقــة وشـراكات استراتيجية نحو المسـتقبل

التفاصيل على الموقع |

التعاون السوري– الأذري في قطاع الذهب والمعادن.. | 7

فـرصة إستراتيجية لتعزيـز الاقتصاد السوري وتحقيق تكامل إقليمي

سـوريـا تشـق طريقهـا نحـو التعافـي وجـذب الاستثمارات.. | 2 -3 -4 -5 -6

▪ محليـات | 8

المازوت أم الحطب.. خيـــاران أحلاهمـا مـرّ!

▪ محليات | 11

زراعة التبغ.. بين نـــار التكاليف وجليد الإهمال

▪ تحقيقات | 13

الخوارزميات تنشر تحديات الشهرة "الهابطة".. عندما تتحـول الكرامـة إلى عملة رقمية

الرئيس الشرع: سوريا تنفتح على العالم وتراهن على الاستثمار لبناء المستقبل

الحرية – أمين سليم الدريوسي

شارك الرئيس السوري أحمد الشرع في جلسة حوارية ضمن أعمال مؤتمر «مبادرة مستقبل الاستثمار ٢٠٢٥» المنعقد في العاصمة السعودية الرياض، حيث أكد أن المملكة العربية السعودية باتت تشكل أهمية كبرى في المنطقة، وأصبحت بفضل رؤيتها الجديدة التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان قبلة الاقتصاديين في الشرق الأوسط. وأوضح أن أول زيارة خارجية له كانت إلى السعودية، لما تمثله من محورية ودور ريادي في المنطقة.

الرئيس الشرع شدد على أن الاقتصاد في المنطقة مرتبط بالأمن الإقليمي والاستراتيجي، وأن سوريا تمثل ركيزة أساسية في استقرار المنطقة. وأشار إلى أن العالم اختبر فشل سوريا خلال السنوات الماضية، حيث تحولت إلى مصدر للأزمات والمخدرات والهجرة، وهو ما تسبب بمخاطر استراتيجية استغلتها أطراف طامحة لإثارة القلاقل في المنطقة.

وأكد أن استقرار سوريا سيعود بالنفع على العالم، نظراً لموقعها الاستراتيجي المهم، فهي بوابة الشرق عبر التاريخ وطريق الحرير المعروف، وتتمتع بموارد متنوعة واقتصاد غير أحادي القطاع. وأضاف أن سوريا بدأت صفحة جديدة من الانفتاح على العالم، واستطاعت خلال عشرة أشهر فقط أن تعود إلى موقعها الإقليمي والدولي بدعم من العديد من الدول، وعلى رأسها السعودية.

وكشف الرئيس الشرع أن سوريا عدّلت قوانين الاستثمار لتصبح من الأفضل عالمياً، ما جذب استثمارات بقيمة ٢٨ مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى من العام. وأكد أن الفرص الاستثمارية في سوريا غنية، وهو ما يدركه كبار الاقتصاديين حول العالم، مشيراً إلى أن الاستثمارات بدأت بالنمو بشكل جيد داخل البلاد.

وأشار إلى وجود شراكات استثمارية متعددة مع السعودية وقطر والإمارات وتركيا، بالإضافة إلى مشاريع مع البحرين والأردن، وشركات أمريكية دخلت السوق السورية، إلى جانب شراكات إقليمية أخرى. وأكد أن السعودية داعم رئيسي للازدهار والاستقرار والتنمية في سوريا، مشيداً بالرؤية الشاملة التي طرحها ولي العهد السعودي والتي تشمل المنطقة بأكملها.

كما أوضح الرئيس الشرع أن سوريا تسعى لإعادة البناء من خلال الاستثمار لا عبر المساعدات والمعونات، مشدداً على أن الحكومة تعمل على حماية المستثمرين وفقاً للقوانين، وأن الفرصة اليوم تاريخية وكبيرة لكل من يرغب بالاستثمار في سوريا. وأضاف أن التكامل الاقتصادي بين سوريا والدول الأخرى سيؤسس لمستقبل مشترك ومزدهر في المنطقة.

وفي ختام مشاركته، أكد الرئيس أحمد الشرع أن سوريا اليوم لا تراهن على المعونات، بل على الاستثمار والشراكات الاستراتيجية، وأنها تسير بخطا ثابتة نحو استعادة مكانتها الاقتصادية والسياسية في المنطقة. وشدد على أن الرهان الأكبر يبقى على الشعب السوري الذي صمد رغم المعاناة، وهو اليوم شريك أساسي في بناء وطن ناهض وقوي.

وأضاف أن سوريا لن تكون عبئاً على العالم، بل شريك فاعل في التنمية الإقليمية والدولية، وأنها تستعد لتكون خلال السنوات القادمة في مصافّ الدول الكبرى اقتصادياً، بفضل موقعها الاستراتيجي، ومواردها المتنوعة، وإرادة أبنائها في النهوض من جديد.

صفحة جديدة تعتمد على نهج الاستثمار والشراكات الاقتصادية

الحرية – سامي عيسى

مشاركة الرئيس "أحمد الشرع" في مؤتمر مستقبل الاستثمار بالسعودية خطوة لها أهميتها الخاصة، وتحمل دلالات إستراتيجية كبيرة على المستويين المحلي والخارجي، إلى جانب أهميتها السياسية في ظل ظروف صعبة تحاول سوريا الخروج منها، بمعالجات وإجراءات إنقاذية، تخرج منها بأقل الخسائر، نتيجة الدمار والخراب الذي أصاب بنيتها الاقتصادية والخدمية خلال السنوات السابقة، وما مشاركة اليوم في أعمال المبادرة، إلّا إعلان رسمي لأولى خطوات العمل لإعادة الإعمار في كافة ميادين العمل.

الخبير الاقتصادي الدكتور زياد عربش قال في تصريحه لصحيفة "الحرية" المشاركة هي بالفعل عنوان شامل، أعلن فيه رسمياً، وبشكل عملي بداية مرحلة جديدة لسوريا، تتمثل بنهاية الأزمة الطويلة، التي مرت بها البلاد، وبدء مرحلة إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية، وجاء هذا الإعلان ليعبّر عن انطلاق سوريا في صفحة جديدة تعتمد على نهج الاستثمار، والشراكات الاقتصادية، بدلاً من الاعتماد الكلي على المساعدات والهبات الخارجية.

كما يعكس أهمية السعودية في هذه المرحلة، حيث وصفها بأنها "مفتاح سوريا للعالم" و"قبلة الاقتصاديين" في المنطقة، مشيداً برؤية ٢٠٣٠ التي يقودها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، والتي تمثل بوصلة اقتصادية تدعم الاستثمار الإقليمي والدولي.

وأضاف عربش أن الرئيس الشرع أكد على أهمية ترابط الأمن والاستقرار في سوريا بالتنمية الاقتصادية، وأن ترسيخ الاستقرار في المنطقة لا يمكن تحقيقه، إلّا عبر اقتصاد قوي، ومتكامل حيث أوضح بأن سوريا قامت بإصلاحات تشريعية مهمة، من أجل جذب الاستثمارات، وجعل بيئة الاستثمار أكثر جاذبية وشفافية، مع تعديل قوانين الاستثمار، لمنح المستثمرين الأجانب حقوقاً، مثل تحويل أموالهم إلى الخارج.

وبالتالي فرؤية الرئيس "الشرع" لإعادة الإعمار ترتكز أساساً على اعتماد إستراتيجية استثمارية متكاملة تركز على جذب الاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية الكبيرة، وتتمثل أبرز محاور التنفيذ في : أهمية الإصلاح التشريعي والاقتصادي: بتعديل القوانين واللوائح لتسهيل تأسيس المشاريع وتحويل الأموال وتوفير حماية قانونية للمستثمرين، وبناء شراكات إستراتيجية، وتحالفات اقتصادية مع دول الجوار، والدول ذات الخبرة الاستثمارية مثل السعودية وقطر والإمارات

تفاصيل أكثر على الموقع

التحـول الاقتصـادي في سوريا من إعــلان الإعـمار إلى واقع الإنتاج

الحرية- نهلة أبو تك

أطلق إعلان الرئيس أحمد الشرع دخول سوريا مرحلة الإعمار فعلياً موجة من الحراك الاقتصادي والفكري، أعادت إلى الواجهة النقاش حول طبيعة التحول المقبل وكيفية تحويل الخطاب إلى واقع إنتاجي ملموس، فمرحلة الإعمار بحسب المتابعين، ليست مجرد عنوان سياسي، بل مرحلة اختبار حقيقي لقدرة الاقتصاد السوري على النهوض والإنتاج من جديد.

وفـي هـذا السياق، قـدّم الخبير الاقتصادي الدكتور شـادي أحمد للحرية قـراءة تحليلية حول أبعاد المرحلة الجديدة، معتبراً أن التحول نحو الإعمار هو انتقال من إدارة الانكماش إلى استعادة النمو ، مبيناً أن هذه المرحلة لا تعني انتهاء الصعوبات، لكنها تغيّر طبيعة التحدي من الصمود إلى البناء، التحدي الحقيقي ليس في إعلان الإعمار بل في القدرة على خلق دورة إنتاج حقيقية، والمطلوب اليوم هو ضبط أولويات الإنفاق وتشغيل الموارد المحلية قبل انتظار التدفقات الخارجية، البناء يبدأ من الداخل، لا من الوعود.

وحـول الانفتاح على الشراكات الدولية، يرى الدكتور أحمد أنه ضرورة واقعية لكنها ليست عصاً سحرية، مشدداً على أن نجاحها مرتبط بتهيئة بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة ، وهناك قطاعات تمتلك قدرة جذب أعلى مثل البنية التحتية والطاقة والزراعة والصناعات الغذائية، لأنها تلبي حاجة حقيقية في السوق المحلية، لكن التحدي هو تحويل هذه الشراكات إلى مشاريع تنموية منتجة لا إلى مقاولات مؤقتة.

أما عن انعكاسات مرحلة الإعـمار على فـرص العمل والمعيشة، فأوضح الدكتور أحمد أنّ النتائج لن تكون فورية، لكنها ستظهر تدريجياً مع توسع القاعدة الإنتاجية وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات القادرة على توليد دخل مستدام.

ولكي تكون الاستثمارات في خدمة التنمية الوطنية، برأي أحمد يجب أن ترتبط بجدوى اجتماعية واضحة تشمل التشغيل المحلي والتدريب المهني ودعـم المشاريع الصغيرة، فالاقتصاد السوري يمتلك مقومات النهوض، لكن التوازن بين الطموح والإمكان هو ما يصنع الاستقرار الحقيقي.

وفي ختام القراءة، يشير أحمد إلى أن الكلمة الرئاسية حملت رسائل مزدوجة، إلى الداخل، لتأكيد بدء مرحلة البناء بثقة ومسؤولية وطنية؛وإلى الخارج، لدعوة المستثمرين والشركاء الدوليين إلى الانخراط في عملية إعادة الإعمار وفـق معايير التنمية المستدامة والاحـتـرام المتبادل للمصالح.

سوريا تشق طريقها نحو التعافي وجذب الاستثمارات..

التعديلات التشريعية تسعى لتحقيق تـوازن يضمن مصلحة المستثمر والدولة

الحرية- رشا عيسى

يُشكّل قطاع إعـادة الإعمار في سوريا فرصة استثمارية ضخمة ومهمة في ضوء الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية والمرافق الأساسية خلال السنوات الماضية.

وخلال مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار ٢٠٢٥ في الـريـاض، تم تسليط الضوء على العديد من المشاريع الحيوية التي تستدعي المشاركة الدولية والدعم المالي والتقني، بما في ذلـك إعـادة بناء المساكن، تطوير شبكات النقل والكهرباء، وتأهيل الخدمات العامة مثل المياه والصرف الصحي.

وتفتح التعديلات الجديدة في قانون الاستثمار الباب أمام المستثمرين العالميين للمساهمة في هذه المشاريع الاستراتيجية، مـع ضمان استقرار بيئة الأعـمـال وحماية حقوق المستثمرين.

كـمـا تعكس الـمـشـاركـة السعودية والعربية والدولية في المؤتمر رغبة حقيقية في دعم الجهود التنموية، ما يعزز فرص إعادة بناء سوريا على أسس متينة تجمع بين الاستثمار الفعّال والتعاون الدولي.

وإعادة الإعمار في سوريا ليس فقط فرصة لتطوير البنية التحتية، بل أيضاً لإعادة تأهيل الاقتصاد الوطني و إيجاد فرص عمل للشباب، وتمكين القطاعات الصناعية والـزراعـيـة والتجارية لتعود أقوى وأكثر تنافسية.

جلسة حوارية استثنائية

وخـلال جـلـسـة حـوارية خـاصـة ضمن فعاليات المؤتمر، وبـحـضـور ولـي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، قدم السيد الـرئـيـس أحـمـد الـشـرع رؤيـة سوريا لمرحلة التعافي الاقتصادي، مستعرضاً فرص الاستثمار وخاصة في مجال إعـادة الإعمار، مؤكداً انفتاح سوريا على الشراكات الدولية ودعوتها للمستثمرين العالميين للمساهمة في مسيرة التنمية.

تكامل اقتصادي إقليمي ودولي

وأكد الرئيس الشرع أن الأمن والاستقرار لا يتحققان إلا من خلال التنمية الاقتصادية، معرباً عن تقديره لدور السعودية الريادي في المنطقة، وأضاف: إن سوريا تسعى لتكون بوابة الشرق وطريق الحرير في المنطقة، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي كممر تجاري هام لنقل البضائع في ظل التحديات الحالية في سلاسل التوريد العالمية.

الاستثمار بدلاً من المساعدات

وشدد الرئيس الشرع على ضرورة حماية المستثمرين طبقاً للقوانين الحديثة، معتبراً أن اليوم هو فرصة تاريخية للاستثمار في سوريا، ونوّه بأن إعادة بناء سوريا ستتم من خلال الاستثمار الفعّال وليس بالمساعدات أو الـمـعـونـات، مـع تـأكـيـده أن التعديلات التشريعية تسعى لتحقيق تـوازن يضمن مصلحة المستثمر والدولة.

الباحث الدكتور إيهاب الدياجة أكد في حديث لـ"الحرية" أن سوريا تزخر بالعديد من الفرص الاستثمارية في قطاعات متعددة تشمل الـطـاقـة، الـزراعـة، إعـادة الإعـمـار، التكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي، في ظل انطلاقة جديدة للدولة السورية تهدف إلى تعزيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات، ولا سيما من الـدول التي دعمت الشعب الـسـوري وعلى رأسـهـا المملكة العربية السعودية.

وأوضـح الدكتور الدياجة أن الحكومة تواصل جهودها لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بإصدار تشريعات شفافة وجـذابـة للاستثمار، بالإضافة إلى تشديد حملة مكافحة الفساد، لضمان جودة الأداء الحكومي وتعزيز ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال السورية.

وبما أن التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي يمثلان محور تركيز المؤتمر، أشـار الدكتور الـديـبـاجـة إلـى أهمية دمـج سـوريـا ضمن التحالفات الدولية بهذا المجال، مستفيدين من الاتجاه الدولي لرفع العقوبات،وتوافر طاقات شبابية متميزة، ما يوفر فرصاً لتطوير قـطـاعـات اقـتـصـاديـة ذكـيـة تـدعـم النمو والتنمية المستدامة.

الحرية
العدد 04 | السنة الأولى | الخميس 30 تشـرين الأول 2025 م

ردع التردد وشحذ الهمم

باسم المحمد

كعادته، فضّل الرئيس الشرع مصلحة بلده وتأمين احتياجات شعبه، على البروتوكولات، إذ بدأ منذ أن وطأت قدماه أرض المملكة العربية السعودية للمشـــاركة في منتـــدى "مستقبل الاستـــثمار"، بسلسلة لقاءات مهمة، مع المستثمرين والمديرين التنفيذيين لكبريات الشركات الدولية والإقليمية ورجال الأعمال، لتوضيح رؤية سوريا الاقتصادية والتنموية مستقبلاً، والحوار المستفيض لتبديد المخاوف وردع التردد.

وهذا الأمر لم يكن يقتصر على المشاركة في المنتدى، بل أعرب السوريون عن تقديرهم لحرص السيد الرئيس على حضور توقيع جميع الاتفاقيات التي تم توقيعها في دمشق خلال الأشهر الماضة، والتي أعطتهم مؤشراً على أن الدولة السورية بكل مستوياتها حريصة على متابعة الملفات الاقتصادية والمعيشية، وأنها لن تدخر جهداً في إعادة الإعمار.

كلام الرئيس الشرع أمس في إحدى جلسات المنتدى، كان نابعاً من قلب مؤمن بمستقبل مشرق لسوريا، يحمل في مضامينه كل معاني الرغبة في التعاون مع المجتمع الدولي والحاضنة العربية، ويؤكد على كرامة الشعب السوري الأصيل، الذي اشتهر منذ الأزل بمبادرته في تقديم المعونات لشعوب الأرض، وإغاثته الملهوف بغض النظر عن عرقـــه أو دينه، مشدداً على أن إعـــادة بناء سوريا سيكون من خلال الاستثمار، وليس من خلال المساعدات والمعونات.

إنّ وجود القائد مع شعبه على الأرض، وتموضعه في الصف الأول ضمن معركة البناء (كما كان في معركة التحرير)، وإعلانه عن استعداده لتقديم ما تبقى من عمره ليرى سوريا ناهضة وقوية، ووعده ببنائها من جديد، لتصبح في مراتب اقتصادية متوازنة على المستوى الإقليمي والدولي، وفي مصافّ الدول الكبرى اقتصادياً خلال عدة سنوات، سيضع كل سوري محب لبلده أمام المحك، ليسهم الجميع في تحقيق حلم السوريين، كل حسب إمكاناته وموقعه، بالعودة إلى تاريخنا المشرف، وبناء المستقبل لأبنائنا.

لهذا يمكن وصف كلام الرئيس أمس بأنه الإعلان عن معركة جديدة سيساهم فيها كل الشرفاء، معركة ردع التردد وشحذ الهمم.. والأمل كبير بأن تكون نتائجها مشرّفة كما كانت "ردع العدوان".

بين الطموحات والاحتياجات..
كيف نجذب «استثمارات المستقبل» ونحولها لمكاسب اقتصادية استراتيجية؟

الحرّية – هبا علي أحمد

تحظى المشاركة السورية في مؤتمر منتدى مستقبل الاستثمار في السعودية بنسخته التاسعة، بأهمية واسعة ولاسيما مع حاجة سوريا المُلّحة لجذب الاستثمارات في مختلف القطاعات، مع وجود فرص استثمارية كبيرة وواعدة، ورغم التركيز على الاستثمار الخارجي وأهميته، إلّا أن الاستثمار الداخلي يحظى بأهمية أكبر، فبمجرد انطلاقه من الطبيعي أن يُحاول المستثمر الخارجي الدخول إلى السوق.

ويرى نائب رئيس غرفة تجارة دمشق سابقاً، محمد الحلاق أن وجود وفد اقتصادي سوري برئاسة الرئيس أحمد الشرع في منتدى مستقبل الاستثمار في السعودية، يُعبر عن رسائل هامة جداً لوجود سوريا في الساحة الاقتصادية، ولاسيما أن البلاد لديها اليوم فرص استثمارية عالية جداً لكنها ضائعة بين القوانين والتشريعات التي لا تعطي أريحية للمستثمر.

شراكة استراتيجية اقتصادية

ويوضح الحلاق في تصريح لـ«الحرّية» أن رأس المال ليس جباناً بل حكيم، يبحث دائماً عن استثمارات تحقق له قيمة مضافة، وشراكتنا اليوم مع السعودية هي شراكة اجتماعية استراتيجية اقتصادية تقوم على محاولتهم إعطاءنا ربحية أكثر مما يأخذون، ولكن هذا لا ينفي أنه يجب أن يكونوا واثقين من استثمار رؤوس الأموال ووجود تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية لكل هذه المفاصل.

النقطة الأساسية كيف نستغل ونستفيد من هذه الفرص؟ فالرهان اليوم ليس على المستثمر الخارجي بل بداية على المستثمر الداخلي والبرجوازية الوطنية، التي كانت في حقبة الثلاثينات والأربعينات والخمسينات، جرت مياه نبع الفيجة إلى دمشق وأنشأت المشافي كالمواساة، والشركة الخماسية وسواها، والتي كان رأسمالها أعلى من رأس مال الدولة وتعطي أرباحاً للموظفين والعمال.

وبيّن الحلاق أن تلك الشركات المساهمة هي التي ننادي فيها اليوم لتكون حاضرة في الساحة الاقتصادية، إذ إنه بمجرد أن بدأ المستثمر الداخلي يُفعّل استثماراته بشكل أكبر، فمن الطبيعي أن يكون هناك مستثمر خارجي يحاول الدخول إلى السوق السورية.

الاصطدام بالتشريعات

إلّا أن ما ذكره الحلاق لا يزال يصطدم بالكثير من التشريعات التي هي بحاجة للتعديل، من هنا يتمنى الحلاق من مجلس الشعب أن يستعين بقدرات تعمل على الأرض وتعرف جيداً كيف تجد الحلول، إذ إنه من بين التحدّيات الموجودة مليونين و٥٠٠ ألف عامل قادرين على العمل من دون أي تعليم، هؤلاء يجب إعادة تشبيكهم بالاقتصاد الوطني سواء بالزراعة أو الحرف أو المعامل أو المهن التي تحتاج أيادي عاملة، يجب دمجهم بالمجتمع لإعادة تأهيله ليبني نفسه بنفسه.

فالبلاد (وفقاً ما ذكره الحلاق) لا تحتاج كثيراً للعمل لتروج لنفسها، فبمجرد أن أصبح لديها دافع داخلي للانتعاش ستجذب الاستثمارات، خصوصاً أن هناك ميزات نوعية لكل محافظة لجهة السياحة والصناعة والاقتصاد، ولاسيما مع محاولة إعادة توفير قصة جر المياه، البيئة المناخية المناسبة، وهذا كله يحب أن يكون جاذباً بالنسبة لكل مستثمر.

وتابع الحلاق: حتى الآليات الاقتصادية التي سنفعلها كشريك يجب أن تطرح خارطة استثمار والتحدّيات التي تواجهها وكيفية تحويلها لفرص، فالتحدي هو عبارة عن فرصة في مكان آخر ولا بدّ أن نستثمر رؤوس الأموال المتوفرة داخلياً وخارجياً، وهي ليست عائقاً بل العائق هو الفكر والتنمية والاستراتيجيات والكفاءات والشخص المناسبة في المكان المناسب وهو ما يجب أن نعمل عليه.

التحوّل الرقمي

وحول موضوع التحوّل الرقمي، يراه الحلاق أحد التحدّيات الكبيرة حيث سيكون هناك وفر اقتصادي كبير منه على المستوى القريب والمتوسط ، ولكننا لم نستطع حتى الآن استقطاب الكفاءات التي من شأنها صنع تحول رقمي حقيقي، إذ لم تتم حوكمة المؤسسات بشكل حقيقي حتى الآن، بسبب إرهاصات الأزمة السابقة، ولكن مجرد ما بدأنا بذلك في القطاع العام والخاص، سنتحول حكماً باتجاه التحوّل الرقمي.

ونوّه الحلاق إلى نقطة غاية في الأهمية، وهي أن المؤسسات المالية الكبرى التي سيجتمع معها الوفد السوري هي مفيدة وستعود علينا بفائدة كبرى لجهة إظهار نقاط القوة والضعف والإضاءة على التحدّيات، لكن المشكلة الحقيقية هي أن هذه الاجتماعات تحدث على المستوى الأعلى من الحكومة في حين أن الحلقات الأدنى لا تعرف ما يجري إلا من خلال الإعلام الذي ينقل الصورة الوردية فقط.

فنحن اليوم بحاجة للصدمة، أي أن نعرف ما هو واقعنا حتى نستطيع إصلاح الفجوات القائمة وتحسين بيئة الاستثمار، ويجب أن تتوفر المعلومات لدى الجميع لنعرف ما هي القدرات الموجودة، وكيف يمكننا مساعدة الحكومة لتحقيق أهدافها، إذ إنها رغم قوتها لا زالت حتى الآن بحاجة لتكاتف المجتمع المحلي والاقتصادي، وحتى هذا المجتمع انكفأ على نفسه ولم يعد فاعلاً مع الحكومة، وهناك قلة قليلة فاعلة في المجتمع التجاري والاقتصادي والصناعي، وهذا ما يجب أن نعمل على تعزيز وجوده والاستفادة منه.

مشاركة الرئيس الشرع بـ «مبادرة مستقبل الاستثمار» تحمل رسائل ثقة وتشجيع لرجال المال والأعمال

الحرية – مركزان الخليل

"مبادرة مستقبل الاستثمار ٢٠٢٥ حدث اقتصادي كبير تحتضنه العاصمة السعودية " الرياض" يحمل في طياته جملة من المؤشرات والدلالات الاقتصادية، والأهمية الأكبر حجم المشاركة العالمية في إنجاح هذه الحدث، وتحقيق أهـدافـه، فـي زيـادة فـرص أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المستهدفة، وخاصة المشاركة في فعاليات المبادرة، والتي تسعى إلى إحداث نقلة نوعية في الحالة الاقتصادية لديها بالمشاركة مع الغير من خلال الاستثمارات الضخمة التي يمكن ضخها في ميدان الإنتاج والعمل.

خطوة مهمة مكملة لخطوات أخرى

الخبير الاقتصادي عصام تيزيني أكد أنّ زيارة السيد الرئيس ومشاركته الفعالة في "مـبـادرة مستقبل الاستثمار ٢٠٢٥" خطوة أخرى ضمن سلسلة الخطوات المكثفه التي تخطوها إدارة الجمهورية العربية السورية الجديدة، وخصوصاً في مجال إخراج الاقتصاد السوري من القاع، الذي أوقعه فيه النظام البائد خلال عقود ستة سـوداء، تم خلالها اغتيال وإخراج سوريا، واقتصادها من حركة النمو والتطور التي عاشها العالم بأسره .

إقرار بأن الاقتصاد السوري في الطريق الصحيح

هـي مـشـاركـه تعبّر عـن إرادة وإصـرار بالغين، تمارسهما الإدارة الجديدة برئاسة السيد الشرع رئيس الجمهوريه، خصوصاً في مشاركته بهذا المؤتمر العالمي في الرياض، هذا المؤتمر النوعي الذي يستقطب عمالقة الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين في العالم ، ويـرى" تيزيني"أن وجـود سوريا في مؤتمر كهذا هو دليل لا يخطئه متابع، وإقرار واضح بأن سوريا الجديدة، واقتصادها في الطريق الصحيح، والصفحة الجديدة التي يعيشها السوريون بعد التحرير، سيكون لها مابعدها من صفحات مبشرة ولاسيما على الصعيد المعيشي للمواطن السوري .

رسائل ثقة وتشجيع لرجال المال

وأضـاف تيزيني أن حضور الرئيس الشرع يرسل رسائل مهمة لتعزيز ثقة رجـال المال والمستثمرين، سـواء الأجـانـب أم السوريين المغتربين، فعندما تكون سوريا حاضرة في مؤتمر كهذا ممثلة بأعلى سلطة تمثلها، فهذه رسالة اطمئنان صارخة للمشككين والمترددين، طبعاً إضافة بأنها رسالة أيضاً مهمة لأهل الداخل وأصحاب المال الجامد المتردد، في اتخاذ قرار الخوض في غمار العمل والإنتاج .

نتائج إيجابية متنوعة

إن حضور الـشـرع فـي محفل اقتصادي دولي كهذا ستكون له نتائج إيجابية مفيدة لسوريا والسوريين و ستزيد من تمكين العهد الجديد ورفع قدرته على قطع كل الطرق على المعطلين، أصحاب المآرب الشريرة التي لا تريد الخير لسوريا . وبالتالي فالمشاركة في المبادرة مـن أعـلـى المستويات والمتمثلة بشخص فخامة الرئيس، هي بمثابة عودة سورية إلى الحضن العربي، لممارسة دورها التاريخي في الاقتصاد والسياسة، وتحقيق خطوات تنموية تعكس نتائجها الإيجابية على الواقع الداخلي لـسـوري ومحيطه، وحتى الـدول الصديقة الأخـرى التي تتعامل مع الدولة السورية من منطلق الإخوة والفائدة المشتركة .

عودة ميمونة على خارطة الاستثمار العالمي

لذلك كانت مشاركة الرئيس الحدث الأبـرز في رسم وعـودة مكانة سورية إلى المجتمع الـدولـي، ووضعها على خارطة الاسـتـثـمـار العالمي مـن بـوابـة المملكة العربية السعودية والمشاركين في مبادرة مستقبل الاستثمار العالمي والتي انعقدت فعالياتها في العاصمة السعودية الرياض، والجميع في سوريا ينتظرون قطف ثمار المبادرة والمشاركة، وما تحمله من بشائر استثمارية تسهم فـي زيـادة الإنتاجية الوطنية وتحسين مستوى دخـل الأسـر السورية التي هي الهدف الأبـرز للاهتمام الحكومي في كافة إجراءاته.

مستشار وزيـر الاقتصـاد لـ «الحريـة»: التحالف السـوري السعودي يفتح آفاقاً جديدة للاستثمار والتنمية

الحرية – هناء غانم

أكد مستشار وزير الاقتصاد والصناعة، مازن ديـروان في تصريح خاص لـ "ألحرية " أن مشاركة سوريا، ممثلة بفخامة الرئيس أحمد الشرع، في مبادرة مستقبل الاستثمار **FII** ٢٠٢٥ تُعدّ خطوة مهمة في إطار الجهود المستمرة للحكومة السورية لاستقطاب الاستثمارات في كافة القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك قطاع الإعمار وأضاف ديـروان: من المهم أن نلاحظ أن سوريا قد خرجت من الدوائر الاقتصادية العالمية لأكثر من ٦٠ عاماً، ما أثر على قدرتها في التواصل الفعّال مع الأسواق العالمية، وترك العالم يجهل الفرص العديدة التي يمكن أن تقدمها سوريا في مختلف المجالات الاقتصادية."

وأشار ديروان إلى أن هذه المشاركة تأتي في وقت حاسم، حيث تمثل مبادرة مستقبل الاستثمار **FII** ٢٠٢٥ فرصة إستراتيجية لتحسين صورة البيئة الاقتصادية السورية أمام المستثمرين المحليين والدوليين. وأكـد: "من خلال هذه المبادرة، نسعى إلى إزالـة الشكوك التي قد تكون تراكمت في أذهـان بعض المستثمرين المحتملين، وتعزيز الثقة في الاقتصاد السوري.

وأضاف ديروان: "من المهم أن نلفت الانتباه إلى أن هذا الاجتماع الاقتصادي، رغم طابعه الاستثماري، يحمل خلفية سياسية تعكس توجهات جديدة في المنطقة، وخاصة احتضان المملكة العربية السعودية لسوريا في إطار التحالفات الإقليمية الجديدة، إن التحالف السوري السعودي إذا ما تم سيكون له تأثير كبير على النمو الاقتصادي في سوريا، حيث من المتوقع أن تفتح هـذه الشراكة آفاقًا واسعة للاستثمار والتعاون المشترك في العديد من القطاعات، بما في ذلك الإعمار والطاقة والتجارة.

وأشار ديروان إلى أنّ الهدف الرئيس من مشاركة سوريا في هذه الفعاليات هو زيادة الاستثمارات التي تسهم في تحفيز الإنتاج والتصدير، ما يزيد من الطلب على اليد العاملة، وبالتالي تولد فرص عمل جديدة للعمال والموظفين.

وأضـاف ديـروان: لقد اختارت الحكومة السورية جعل استقطاب الاستثمارات أولوية إستراتيجية، بهدف تجنب تحميل الشعب السوري والأجيال القادمة عبء الديون الدولية التي قد تثقل كاهل الاقتصاد الوطني. فزيادة الاستثمارات تسهم في بناء اقتصاد مستدام وقوي قادر على مواجهة التحديات المستقبلية."

الحرية
العدد 04 | السنة الأولى | الخميس 30 تشـرين الأول 2025 م

وجـود الرئيس الشرع في منتدى مبـادرة مستقبل الاستثمار لم يكن مجرّد مشاركة بروتوكولية

الحرية – آلاء هشام عقدة

تكتسب مشاركة الرئيس أحمد الشرع في منتدى الاستثمار في العاصمة السعودية الرياض وكلمته، أهمية بالغة، فلا شك في أن المملكة تسهم في دمج سوريا ضمن خارطة الاستثمار العالمي، وتمنحها فرصة كبيرة في كافة القطاعات، ولاسيما من خلال مشاركة الرئيس الشرع بجلسة خاصة عن الأوضـاع الاقتصادية في مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار.

أستاذ العلاقات الدولية في كلية الاقتصاد بجامعة اللاذقية الدكتور ذو الفقار عبود، أوضـح لـ" الحرية" أن مشاركة الرئيس أحمد الشرع في منتدى مبادرة مستقبل الاستثمار لم تكن مجرّد مشاركة بروتوكولية، بل حملت هذه المشاركة ومن خلال الكلمة التي ألقاها في المنتدى، ملامح خارطة طريق واضحة المعالم، تعيد تموضع سوريا الجديدة كقوة واعدة لا كدولة خارجة من حرب طاحنة فقط.

وأضاف عبود لقد حملت كلمة الرئيس فلسفةً خاصة بالدولة السورية في ما يتعلق بملفات التنمية والاستثمار والعلاقات الإقليمية والدولية، بالارتكاز إلى طموح سياسي واقتصادي يرمي إلى تحويل سوريا من دولة توصف بأنها دولة الأزمات إلى دولة هي محور الاستقرار والاستثمار والبناء والتطوير، والعالم جرب فشل سوريا وهو ما تسبب في مخاطر إستراتيجية، لذلك بات الجميع يعلم تداعيات اضطراب سوريا ومخاطر ذلك على المنطقة بأكملها.

وأضاف عبود بأن الرئيس أحمد الشرع بيّن محورية الدور السعودي في قيادة مستقبل المنطقة، من خلال رؤيتها الخاصة للتنمية، وبالتالي من هنا تنبع أهمية التشبيك مع المملكة العربية السعودية في إدارة ملفات التكامل الاستثماري، فالمملكة ليست فقط دولة داعمة لسوريا، بل هي شريك في تصميم الرؤى، والتخطيط للمستقبل، وهي تمتلك رؤية إقليمية للتنمية تتجاوز الحدود الجغرافية، نحو بناء اقتصاد ذكي ومتكامل يتشابك في دول المنطقة العربية، منوها بأن التجربة السعودية فريدة في المنطقة، والرؤية التي طرحها ولي العهد السعودي تشمل المنطقة ككل.

وأشـار أستاذ العلاقات الدولية إلى أنّ النقطة الثانية العامة في حديث الرئيس أحمد الشرع، تتعلق بضرورة بناء اقتصاد وطني سوري يعتمد على الإنتاج والاستثمار بدلاً من الاعتماد على طلب المساعدات الخارجية، فالمعونات لا تبني دولاً، بل تنشئ أجيالاً تعتاد على الاتكالية، وبالتالي هي تشوّه هيكل الاقتصاد الوطني وتعرقل الإنتاج المحلي، بينما يضمن الاستثمار استقلال القرار الاقتصادي، ويوجد بيئة تنموية طويلة الأمد، ومن هنا جاء تأكيد الرئيس الشرع على أن سوريا لن تكون عبئاً على أي طرف، وأنها دولة تملك من الموارد البشرية والاقتصادية ما يمكّنها من النهوض بالاعتماد على الذات. وقال الرئيس: هناك حجم طلب كبير في السوق العقارية بسوريا ودول خليجية وإقليمية تريد الاستثمار لدينا.

من جانب آخر، أردف عبود، أعاد الرئيس وصف سوريا ببوابة الشرق، وهذا له دلالاته الجيوسياسية، فسوريا بموقعها الجغرافي هي ممر رئيسي لسلاسل الإمـداد اللازمة للإنتاج ما بين قارتي آسيا وأوروبـا، وهي ممر آمن ومستقر لتقديم الخدمات اللوجستية المتطورة وتحقيق أمن الاقتصاد العالمي.

ولم يفت الرئيس الشرع أن يراهن على الشعب السوري وعلى دوره في البناء والإنتاج، فالشعب السوري من أعرق شعوب المنطقة ومـن أكثرها مساهمة فـي بناء الحضارة الإنسانية.

وأضـاف الدكتور عبود: يمكن القول إنّ الرئيس الـشرع يبحث عـن تمكين الـدولـة السورية بالاعتماد على إمكاناتها الذاتية الغنية، وعـن تحويل آثـار الحرب إلـى فرص استثمارية للبناء والإنتاج، فالشعب السوري قـادر عـلـى بـنـاء بـلـده بـــأدوات اقتصادية واجتماعية وثقافية عريقة، وسوريا الجديدة لا تبحث عن المساعدات بل عن فـرص بناء المستقبل، وبوابة نهوضها من جديد ستكون مـن خـلال التكامل مـع المملكة العربية السعودية ودول أخـرى، ونحن نتحدث مع كافة دول الخليج والأردن وتركيا بخصوص الاستثمارات، والتنمية الاقتصادية أصبحت الركيزة الأساسية للأمن القومي، بحيث تتحول سـوريـا مـن ساحة صـراع إلـى مركز اقتصادي وحاضنة كبيرة للاستثمار والإبداع والابتكار والنمو الاقتصادي المستدام.

الاقتصاد السوري يتحرر..

خبير اقتصادي: الاستثمار اليوم هو هويتنا الجديدة

الحرية – لوريس عمران

تفتح سوريا صفحة جديدة عنوانها «الاقتصاد أولاً» في لحظة فارقة من تاريخها الحديث بعد سنوات من الأزمات التي عصفت بالبنية الاقتصادية والاجتماعية، لم تعد دمشق تبحث عن المساعدات، بل عن الشراكات، و لم تعد تنتظر الدعم، بل تصنعه.

هذه النقلة النوعية، التي أكد عليها فخامة الرئيس أحمد الشرع في خطابه الأخير، تمثل نقطة تحول تاريخية من الإغاثة إلى الاستثمار، ومن العزلة إلى الانفتاح الإقليمي والـدولـي، وهـي رؤيـة ترتكز على قناعة بـأن الاقتصاد لا ينفصل عن الأمن، وأن استقرار سوريا هو استقرار للمنطقة بأكملها.

اضطراب سوريا في السنوات الماضية، كما أشار الرئيس الشرع، لم يكن شأناً داخلياً فحسب، بل انعكس على الإقليم بأكمله، من موجات النزوح إلى تجارة المخدرات، وصولاً إلى تفكك سلاسل الإمداد، لذلك فإن عودة سوريا إلى موقعها الطبيعي في قلب الشرق الأوسط لم تعد خياراً سياسياً، بل ضرورة إستراتيجية لدول الجوار.

ومن هذا المنطلق يبدأ الخبراء الاقتصاديون بتفكيك ملامح المرحلة الجديدة، التي لا تقتصر على الخطاب السياسي، بـل تتجلى فـي مـؤشـرات واقعية وتحولات ملموسة على الأرض، الخبير الاقتصادي الدكتور حسام خليو يرى أن أبرز ملامح هذه المرحلة هو الانفتاح السياسي

والاقتصادي الواسع الذي تشهده سوريا بعد سنوات من العزلة، معتبراً أن زيارة الرئيس السوري إلى المملكة العربية السعودية لم تكن مجرد خطوة بروتوكولية، بل تعكس إدراك دمشق لأهمية الدور الذي تلعبه الرياض في قيادة التحولات الاقتصادية الإقليمية، خصوصاً في ظل "رؤية ٢٠٣٠" التي تسعى إلى بناء فضاء اقتصادي عربي متكامل يتجاوز الحدود الوطنية.

ويضيف الدكتور خليو أن الأرقـام التي أعلنها الرئيس الشرع تشير إلى تحولات ملموسة في البيئة القانونية والاسـتـثـمـاريـة، حـيـث تـم تـعـديـل منظومة القوانين الاقتصادية خلال فترة قصيرة، ما جعلها بحسب وصف الرئيس «الأفضل في العالم»، وهو ما انعكس بدخول استثمارات بقيمة ٢٨ مليار دولار خلال ستة أشهر فقط.

لكن الأهم من الأرقام، كما يوضح خليو، هو التحول في الفلسفة الاقتصادية نفسها، فاليوم، لم تعد سوريا تراهن على المساعدات الإنسانية أو الدعم الخارجي التقليدي، بل على رأس المال المنتج، وعلى بناء شراكات استثمارية مع القطاعين العام والخاص، سواء المحلي أو الأجنبي.

تفاصيل أكثر على الموقع

التعاون السوري– الأذري في قطاع الذهب والمعادن..

فـرصة إستراتيجية لتعزيـز الاقتصاد السوري وتحقيق تكامل إقليمي

الحرية– هبا علي أحمد

في ظل التحدّيات الاقتصادية التي تواجه سوريا، يمثل قطاع الذهب والمعادن الثمينة وصناعة الحلي أحد الموارد الحيوية القادرة على دعم الاقتصاد الوطني. ويأتي تشكيل الهيئة العامة لإدارة المعادن الثمينة في سوريا(انطلقت دون قرار إحداث)، واللقاءات الرسمية مع الجانب الأذربيجاني، كمؤشر على توجه جديد نحو تفعيل هذا القطاع ضمن إستراتيجية تكامل اقتصادي إقليمي.

يرى الخبير الاقتصادي والمصرفي، الدكتور إبراهيم نافع قوشجي، أنه من المتوقع أن يُسهم التعاون السوري– الآذري في تنشيط حركة الصادرات السورية من المشغولات الذهبية إلى السوق الأذربيجاني، ما يُعزز من قيمة الميزان التجاري السوري ويُقلّل من اعتماده على الأسواق التقليدية.

كما يُمكن لأذربيجان أن تشكل بوابة عبور للمنتجات السورية نحو أسواق آسيا الوسطى، ما يوسع من نطاق التجارة الخارجية السورية.

ويوضح الخبير قوشجي في تصريح لـ"الحرّية" أن تصدير الذهب والمشغولات الثمينة يؤدي إلى تدفق العملات الأجنبية نحو السوق السورية، ما يسهم في دعم احتياطي الذهب لدى المصرف المركزي السوري، ويعزز من قدرة السلطات النقدية على التدخل في سوق الصرف.

..هذا التدفق قد ينعكس إيجاباً على استقرار سعر صرف الليرة السورية، خاصة إذا تم اعتماد آليات دفع مباشرة أو عبر وسطاء ماليين.

يتطلب التعاون تطوير أدوات مصرفية جديدة، تشمل اتفاقيات تبادل عملات، فتح حسابات مراسلة، واعتماد آليات دفع إلكترونية؛ هذه الأدوات وفقاً للدكتور قوشجي من شأنها أن ترفع من كفاءة النظام المالي السوري وتُقلّل من تكلفة التحويلات، ما يُعزز من قدرة القطاع المصرفي على دعم التجارة الخارجية.

تفاصيل أكثر على الموقع

فضيحة مالية تهز حلب.. جمعية استهلاكية تشغل مبنى حكومي ١٠ سنوات بدون عقد رسمي أو إيجار

الحرية – أنطوان بصمه جي

في قبو مبنى مديرية المالية بحلب، حيث يفترض أن تكون الأموال العامة تحت سقف الرقابة والشفافية، كانت مفاجأة تنتظر فريق التفتيش، بينما كانت عجلة الفساد تدور بعيداً عن الأعين، كشف تحقيق صحفي ميداني أجرته "الحرية" بحلب عن وجود "جمعية استهلاكية" تحولت في أهدافها من تخديم المنتسبين لها إلى مركز للتصوير وبيع الطوابع وبالتالي تحقيق للثراء غير المشروع دون رقيب أو حسيب.

ما كشفه مدير المالية الجديد عبد الله محمد رزوق في تصريح خاص لـ"الحرية" ليس مجرد مخالفة بسيطة، بل يشير إلى شبكة فساد منهجية تخترق مؤسسة حكومية هامة بحسب ما أكده، فوجود أكثر من ٥٠ مليون ليرة سورية موجودة فعلياً، لكنها "غير موجودة" في السجلات الرسمية، ودون أن تحول تلك المبالغ إلى المصرف أصولاً، وطوابع مالية تُباع فيها منذ ٢٠١٥، ومقر عمل دون وجود إعلان أو عقد رسمي يشغله القائمون على الجمعية منذ ١٠ سنوات وكأنه إقطاعية خاصة!

الأكثر إثارة للصدمة أن هذه الجمعية – التي تأسست رسمياً عام ١٩٨٧ لخدمة موظفي المالية والجمارك والاقتصاد تحولت إلى "مركز تجاري" غير قانوني وتحولت إلى ندوة اجتماعية، مركز تصوير، بيع طوابع، كل ذلك في قلب مبنى حكومي وبموافقة مسؤولين سابقين دون وجود عقد رسمي ما يثبت ذلك.

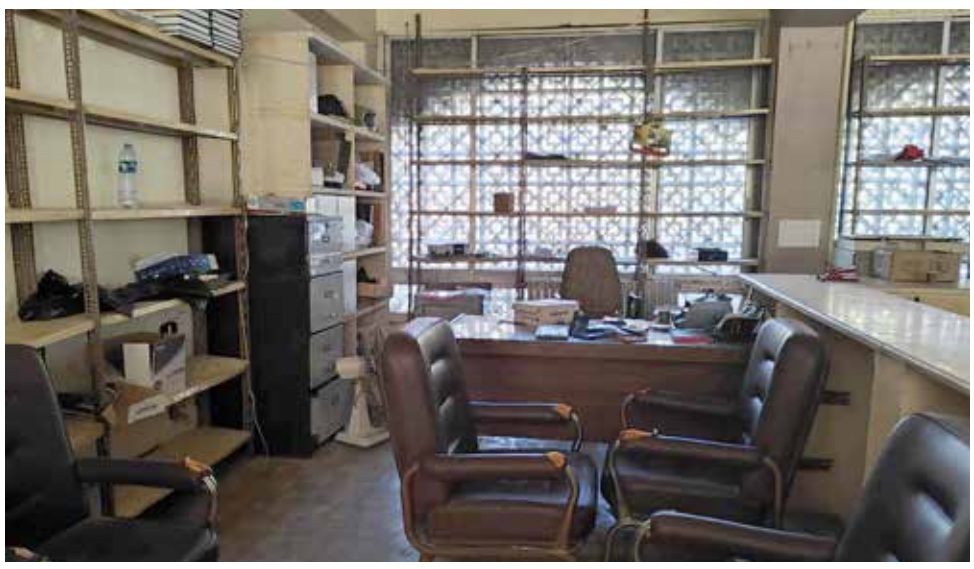

عبد الله محمد رزوق مدير مالية محافظة حلب كشف أنه من خلال المتابعة الميدانية لأمور المديرية، تم الكشف في الطابق الأرضي من مبنى المديرية بحلب عن وجود جمعية استهلاكية تتبع لمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك والتي من أهدافها تخديم العاملين في الجهات العامة التابعة لها.

وأضاف من خلال المتابعة تبين إشغال الجمعية حالياً لمساحة ١٥٠ متراً مربعاً من الجهة الشمالية، ووجود مبالغ مالية كبيرة تقدر بأكثر من ٥٠ مليون ليرة سورية في مقر الجمعية ولم ترحل هذه الأموال إلى المصرف الذي من الواجب إيداع الأموال فيه أصولاً، ولوحظ وجود طوابع ذات قيمة مالية تحصل عليها الجمعية بموجب ترخيص أصولي وتبيعها للمواطنين ولم يتم الوقوف على سعر المبيع الحقيقي بهدف الربح أم لا.

وأكد مدير مالية محافظة حلب انحراف أهداف الجمعية عن عملها الأساسي، وهو تأمين السلع الاستهلاكية وتحولت إلى مؤسسة ربحية، وباتت تشغل المقر كندوة ومركز تصوير وبيع الطوابع، حيث تم تشكيل لجنة من قبل مدير المالية الحالية لتقدير البدل الاستثماري عن الأعوام السابقة، وقد أحيل هذا الموضوع إلى فرع الجهاز المركزي للرقابة لمالية بحلب، لمتابعة الإجراءات والتحقيق للوقوف على ملابسات وجود حالات فساد من عدمها.

وبيّن مدير مالية محافظة حلب أنه في العام ٢٠١٥ تم نقل مقر الجمعية من قبو المديرية إلى الكشك في الجهة الشمالية من مبنى المديرية بناء على أمر مدير المالية السابق، دون أن تقدم الجمعية أي طلب لتغيير مقرها، ودون وجود عقد رسمي لإشغال المقر منذ العام ٢٠١٥ حتى تاريخه.

ولدى التدقيق والبحث عن تاريخ إشهار الجمعية وأهدافها، استطاعت "الحرية" الحصول على نسخة إعلان إشهارها وتبين أنه في الجريدة الرسمية وجود إشهارها بالعدد رقم ١٦ تاريخ ١٩٨٧/٤/٢٣، وإعلان خاصة للجمعية التعاونية الاستهلاكية، يفيد بأنها متخصصة للعاملين في المالية والجمارك والاقتصاد بحلب.

وفي إعلان عقد تأسيسها يتبين أن مقر الجمعية حلب وتشمل منطقة عملها محافظة حلب، في حين أن الغرض من الجمعية هو تحسين ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين، عن طريق تأمين ما يحتاجه الأعضاء من السلع الاستهلاكية، والأدوات المنزلية ومواد " النوفوتيه" بالجودة العالية، والأسعار النظامية وإنتاج وتسويق هذه السلع بنفسها أو بالتعاون مع غيرها، ونشر الوعي والثقافة التعاونية.

وأضاف مدير مالية محافظة حلب أنه تم تشكيل لجنة لجرد قيمة الطوابع من قبل مديرية مالية حلب (قسم الخزينة) وتوصلت اللجنة إلى وجود زيادة في الرصيد النقدي عن الرصيد القيدي، ونظراً لعدم وجود عقد رسمي بين الإدارات السابقة، ورؤساء الجمعية السابقين ستتم المطالبة بدفع بدل الإيجار وفقاً للأسعار الرائجة عن الأعوام السابقة، التي شغلت بها الجمعية جزءاً من مبنى مديرية مالية حلب، وبما يحقق إيراداً لخزينة المديرية.

حسابات «معقدة» تحكم الاستعداد لموسم الدفء..

المازوت أم الحطب.. خيـاران أحلامهـا مـرّ!

الحرية – عمار الصبح

يقف الكثير من الأهالي في محافظة درعـا أمـام معضلة التدفئة التـي تحضر بحساباتها المعقدة مع أقتراب فصل الشتاء، فيما تغدو المقارنة بين الخيارات المتاحة صعبة أيضاً، في وقت تقلصت فيه البدائل وارتفعت الأسـعـار، ولـم تعد فيه التدفئة بالنسبة للكثيرين ترفاً، بل حاجة آساسية تتغير أنماطها تبعاً لمستوى الدخل وتكلفة الوسيلة المعتمدة في التدفأة، فيما يظل الثابت في هذه المعادلة، أن الناس لم تعد تبحث عن الأفضل ولا عن الأجود بقدر بحثها عن الأرخص والأقل كلفة.

خيارات ضئيلة وحسابات معقدة

يشرح الأهالي في حديثهم لـ"الحرية" معاناتهم التي باتت تتكرر كل عـام في البحث عـن وسيلة التدفئة الأقـل كلفة من بين وسائل التدفئة المعتادة، وحسب تأكيدهم فإن التجهيز لموسم الشتاء عادة ما يبدأ منذ أواخر أيلول، وترتفع وتيرته خلال شهري تشرين الأول والثاني ليصل إلى ذروته مع حلول أربعينية الشتاء.

ويقول أيمن النادر، إن الخيارات المتاحة باتت مـحـدودة، "فـإمـا استخدام المـازوت والقبول بأسعاره المرتفعة هذا الموسم، أو اللجوء إلى الحطب كوسيلة للتدفئة قد لا تكون أفضل، ولكنها أقل كلفة ولو بفارق بسيط عن المازوت".

ويضيف: "أسعار المـازوت ارتفعت هذا الموسم، إذ يبلغ سعر برميل المازوت ٢٠٠ ليتر قرابة مليونين ومئتي ألف ليرة، وتحتاج الأسرة المتوسطة إلى برميلين خلال الموسم على أقل تقدير، هذا في حال اقتصر الأمـر على مدفأة واحـدة، وهو ما يعني تكاليف تصل إلى قرابة خمسة ملايين ليرة، وهي توازي أربعة أضعاف راتب الموظف شهرياً".

ويبين النـادر أن الكثيرين، وهـو منهـم، لم يعد قـادراً على شـراء كامل احتياجات منزله من المحروقات دفعة واحدة، بل بات وأمام ارتفاع التكلفة إلى شرائها أولاً بأول، وهو أمر كما يقول صار متاحاً حالياً بعدما توفر المازوت وبكميات كبيرة في المـحـطـات عـلـى عكس المواسم السابقة.

2.2 مليون ليرة برميل المازوت

2.5 مليون ليرة طـن الحطب

فلمن تكون الغلبـة؟

الحطب ينافس المازوت

ارتفاع فاتورة التدفئة لا ينسحب على المازوت وحده، فمع تقلص حوامل الطاقة وارتفاع أسعار المازوت، دخل الحطب ميدان التدفئة كـأحـد الـخـيـارات المتاحة ولكن بتكاليف مرتفعة أيضاً.

وعادة ما يشهد الإقبال على تخزين المادة انتعاشاً ملحوظاً خلال هذه الفترة مع اقتراب موسم الشتاء، حيث يتوجه كثيرون نحو الشراء باكراً خشية من ارتفاع الأسعار أكثر مع بدء موسم البرد وارتفاع وتيرة الطلب، غير أن ثمة شيئاً ما تغير هذا العام.

ويؤكد أحد الممتهنين لتجارة الحطب في مدينة الصنمين والـذي فضل عـدم الكشف عن اسمه، أن الإقـبـال على شـــراء الـحـطـب لا يـزال محدوداً حتى الآن، خصوصاً مع استمرار حالة الدفء في الأجواء، وهو أمر سرعان ما سيتغير مع أول موجة برد تدخل البلاد، على حد قوله.

وتـتـفـاوت أسـعـار الحطب وفـقـًا لـنـوعـه وجودته، إذ يُعتبر حـطـب الـزيـتـون والـسـنـديـان الأفـضـل والأغـلـى، فيما يـلـجـأ الـبـعـض إلـى أنـواع أرخـص لتغطية حاجاتهم، وخصوصاً تلك المتاحة من حطب السرو والكينا.

ويـقـول الـتـاجـر إن كـمـيـات الحطب المتوافرة والمعروضة هذا العام أقـلّ من السنة الماضية، بفعل الرقابة على نقل وتجارة الحطب، ما يزيد من احتمالات نقص المعروض وارتفاع الأسعار مجدداً، مشيراً إلى أنّ سعر الطن الواحد يتراوح بين ومليونين ونصف إلى ثلاثة ملايين ليرة، بحسب النوع والجودة، وهو سعر أقل مما كان عليه في الموسم الماضي حيث سجل سعر الطن الواحد حينها خمسة ملايين ليرة.

ويتجاوز الاحتياج من الحطب لزوم التدفئة، الطنين خـلال الموسم، وعليه فـإن فاتورة الاستهلاك تتجاوز هذا العام ٥ ملايين ليرة، هذا إذا ظلت الأسعار محتفظة بمستواها ولم تطرأ عليها زيادة كما كان يحصل عادة في مواسم سابقة.

ويكشف التاجر عن أن جزءاً ليس بالهين مع أسعار الحطب تذهب لتكاليف النقل، سيما وأن غالبية الحطب تأتي مـن خـارج المحافظة، فضلاً عـن انخفاض الكميات المعروضة في السوق خصوصاً من حطب الزيتون.

الزيتون والحراج يدفعان ضريبة الدفء

يـؤكـد معظم بـاعـة الـحـطـب الـذيـن تواصلت معهم "الحرية"، أن حطب الزيتون يعد أكثر الأصناف رواجـاً في ميدان تجارة الحطب في المحافظة.

وكشف محمود أبو زيد أحد باعة الحطب أن الزيتون، حافظ على مستوى الصدارة من حيث السعر والجودة، نظراً لقابليته العالية للاشتعال، مشيراً إلى أن المعروض من هذا الحطب في الأسـواق يأتي بطرق نظامية، فمع تعاقب سنوات الجفاف وقلة الرعاية المقدمة لأشجار الزيتون من قبل أصحابها، وجدت مساحات واسعة من الأشجار طريقها إلى التحطيب، حسبما يقول.

ووفقاً لأرقام الموسم الماضي فإن ما يقارب ٦٠ ألف دونم من المساحات المزروعة بالزيتون خرجت من الإنتاج في المحافظة حينها، وذلـك بسبب يباس الأشجار وتلفها نتيجة الـجـفـاف، مـا دفـع أصـحـابـهـا إلـى تحطيبها وبيعها لتجار الحطب.

وبالرغم من ان أشجار الزيتون تشكل النسبة الأكبر من الحطب المعد للتجارة في المحافظة والأكثر طلباً أيضاً، إلا أن الأصناف الـحـراجـيـة لـم تسلم مـن التحطيب هي الأخرى، إذ تحضر أصناف كالكينا والسرو في محال بيع الحطب وبأسعار أرخـص، أو يتم خلطها بحطب الزيتون لتمريرها.

ويوضح أبو زيد أن أسعار الحطب الحراجي تقل عن أسعار حطب الزيتون بنسبة ٣٠٪ حيث يصل سعر الطن الواحد إلى مليون ونصف ليرة.

ونقلت "الحرية" عن رئيسة دائرة الحراج المهندسة وسـام الـشـحـادات قولها، إن عناصر الضابطة الحراجية لدى المديرية تقوم بتكثيف جولاتها على المواقع الحراجية والـطـرق لقمع المخالفات قبل حدوثها، وخاصةً أن الموسم أصبح ضمن احتمالية حدوث قطعيات للأشجار الحراجية، علماً أنه تم خلال الفترة الماضية الفائت تنظيم عدد من الضبوط الحراجية".

وبينت أن فرق التربية والتنمية تعمل على تجميل الطرقات ضمن المحافظة، وذلك من خلال تشذيب الأشجار وقطع اليابس منها وتهيئة الظروف الملائمة لإعادة زراعة الأماكن الخالية من الأشجار في موسم التحريج.

المفاضلة الصعبة

بين المازوت والحطب ينشغل المواطن بتحديد أولوياته، ويقف حائراً في المفاضلة بينهما بل ومنتظراً ما قد تحمله الايام من انفراجات مأمولة، وإلا سيظل يحسب حساباً لكل ليتر من المازوت أو لكل قطعة حطب يجري حرقها لينعم ببعض الدفء.

تحديات للجميع والريف الأكثر تأثراً

جهود «مياه اللاذقية» بين فكي كماشة الجفاف وتهالك المضخات

الحرية – باسمة اسماعيل

شهدت محافظة اللاذقية تحديات مائية ملحوظة نتيجة الجفاف الذي ضرب المحافظة كبقية المحافظات هذا العام، ما أثر على المصادر الرئيسية للمياه، سعت مؤسسة مياه الشرب وما زالت لتحسين الوضع عبر مشاريع تجديد وتأهيل محطات الضخ وتوسيع الشبكات، ولكن تظل مشكلة ضعف الوارد المائي في الأرياف أحد أكبر التحديات التي تواجهها المؤسسة.

تراجع في وزارته

مـدير المكتب الإعـلامـي لمؤسسة مـيـاه الـشـرب في اللاذقية محمد نور خليل، أوضح في حديثه لـ "الحرية"، أنّ موسم الجفاف وقلة الأمطار لهذا العام قد أثرا بشكل كبير في غزارة نبع السن، المصدر الرئيسي للمياه في المحافظة، في إروائها عبر خمسة خطوط جر، فقد تراجعت غزارة النبع في السنوات السابقة من حوالي ١٥ متراً مكعباً في الثانية إلى ٤ أمتار مكعبة في الثانية فقط، ما أثر بشكل مباشر على قدرة المحطة في تشغيل جميع المضخات، وبالتالي على تزويد المناطق بالمياه، وتلبية احتياجات المواطنين في المدينة والريف على حدٍّ سواء.

وتابع خليل ومن جهة أخرى تهالك وقـدم التجهيزات الميكانيكية والكهربائية لمحطة الضخ، وكثرة أعطالها، أدى لنقص في الوارد المائي للمحافظة أثناء الصيانة.

أثر جيد في التحسين

وأضاف: إنّ المؤسسة قامت بتشغيل محطة التصفية، التي أسهمت في تحسين الـوارد المائي في المدينة وكان لها أثر جيد، لكن أيضاً بسبب الشبكات القديمة المتهالكة، وتكلس بعضها أدت لظهور أعطال كثيرة في الخطوط، تعمل المؤسسة بشكل مستمر ومتواصل على إصلاحها واستبدالها وفق الأولوية والإمكانات المتاحة.

ورغـم هـذه الصعوبات، أكـد خليل أنّ مؤسسة المياه تبذل جهوداً كبيرة لمعالجة الوضع، حيث تم تنفيذ مشاريع لصيانة محطات الضخ القديمة مثل محطات (القلايع، ديرين، حقول الجوز، محطة قرفيص، الزهراء، الشامية)، بالإضافة إلى استبدال لشبكات مياه كثيرة في مناطق مختلفة من المدينة، كما تمّ العمل على إضافة خطوط جديدة إلى المناطق التي تعاني ضعفاً في الوارد المائي والاختناقات.

وفيما يخص المشاريع المستقبلية، أشار خليل إلى أن المؤسسة قد أعدت دراسات لتأهيل العديد من المحطات حسب الأولوية، ليتم تنفيذها إما عن طريق ورشات المؤسسة حسب الإمكانية المتاحة، أو عن طريق عرضها على المنظمات المانحة، لتتم دراستها ودراسة إمكانية تنفيذها، وقد تم الاتفاق على تنفيذ عدة مشاريع هي قيد التنفيذ حالياً منها تأهيل (محطة الجنديرية، محطة سد الحفة، محطة بللوران)، تأهيل واستبدالات في محطات الريف الشمالي وغيرها.

ولفت خليل إلى أن المؤسسة قد اتخذت خطوات صارمة للحد من المخالفات في استهلاك المياه، حيث تم تنظيم أكثر من ١٦٠٠ ضبط خلال الشهر الماضي، وتم فرض غرامات على المخالفين.

وفيما يتعلق بالأرياف، حيث يعاني العديد من القرى من فترات انقطاع مياه تمتد إلى ١٥ يوماً أو أكثر، مثل بيت ياشوط ونينيتي تعد من أبـرز المناطق التي تعاني من تراجع في مستوى الخدمة، حيث يتساءل المواطنون عن سبب الانقطاع المتكرر ويعربون عن استيائهم الشديد بسبب طول فترات الانتظار لتلقي المياه.

من جهته، قال المواطن "أبو أحمد" من بلدة بيت ياشوط لـ "الحرية": "نحن ننتظر المياه كل ١٥ يوماً وهي فترة طويلة جداً، ولا نعرف متى ستحل هذه المشكلة". وأضافت "أم سليم" من قرية نينينتي: انقطاع المياه عندنا أصبح أمراً روتينياً، نحن لا نعلم متى سنحصل على مياه الشرب. وقد تأثرنا بشكل كبير نتيجة لتأخر الضخ لفترات طويلة، ووافقت الرأي أبو علي محمد من قرية نينه.

رداً على هذه التساؤلات، أوضح خليل أن مؤسسة المياه لا تقوم بتوقف الضخ إلّا في حال حدوث أعطال، والتي يتم إصلاحها عادة خلال ٢٤ ساعة. أما في حالات الأعطال الكبيرة، فقد يتطلب الأمر يومين للصيانة.

وأشـار إلى أنّ السبب الرئيس في انقطاع المياه بشكل متكرر في الأريـاف يعود إلى ضعف الـوارد المائي، وهو أمر يرتبط بانخفاض غـزارة نبع السن في الوقت الراهن، ومع اقتراب فصل الشتاء، يأمل الخليل في أن تتحسن ظروف الوارد المائي، ما سيسهم في تقليل فترات انقطاع المياه في المناطق الريفية، بحيث تصبح فترات الضخ أكثر انتظاماً، تتراوح ما بين أسبوع إلى أربعة أيام بدلاً من ١٥ يوماً.

يأمل المواطنون في تخفيف معاناتهم

بينما تسعى مؤسسة مياه الشرب في اللاذقية جاهدة لتحسين الواقع المائي في ظل الظروف الحالية، يبقى ضعف الـوارد المائي أحد العوامل الرئيسة التي تؤثر على كفاءة الخدمة، خاصة في المناطق الريفية. ومـع اقتراب فصل الشتاء، يأمل المواطنون في أن تسهم المشاريع الجديدة والمخطط لها في تحسين الوضع، وتخفيف المعاناة التي يعانون منها نتيجة الانقطاع المستمر للمياه.

اللاذقية تحصي سيارات الأجرة من خارج المحافظة لتنظيم الحركة

الحرية – آلاء هشام عقدة

أصدرت مديرية نقل الركاب تعميماً يلزم جميع سائقي سيارات الأجرة (التكسي) التي تحمل أرقاماً صادرة من محافظات سورية أخرى بمراجعة المديرية.

وفي تصريح لـ"الحرية"، بيّن مدير مديرية نقل الركاب في اللاذقية عبد الواحد حاج حسين، أن هذا التعميم يأتي ضمن جهود المديرية لتنظيم حركة النقل وتوفير إحصائيات دقيقة حول عدد سيارات الأجرة العاملة في المحافظة.

وأوضح حاج حسين أن هذا الإجراء سيعزز من قدرة الجهات المعنية على مراقبة الوضع بشكل أفضل، كما سيضمن سلامة حركة النقل وامتثال السائقين للقوانين والأنظمة المقررة.

وأشار حاج حسين إلى أن المهلة المحددة لإجراء هذه الإحصائيات وتنظيم الوضع حتى تاريخ ٢٠٢٥/١١/٥، مطالباً جميع السائقين المعنيين بمراجعة المديرية خلال هذه الفترة لتسوية أوضاعهم وتسجيل سياراتهم وفقاً للأنظمة.

من جانبهم، عبر عدد من المواطنين عن ارتياحهم لهذه الخطوة، معتبرين أنها ستساهم في تنظيم حركة النقل وضمان التزام جميع السائقين بالقوانين.

وقال "أبو سامر"، أحد المواطنين المقيمين في اللاذقية: إن هذه خطوة جيدة من شأنها تنظيم حركة السيارات ورفع مستوى الأمان، خاصة مع كثرة السيارات القادمة من محافظات أخرى، والتي قد تساهم في الفوضى أحياناً.

وأضاف "أبو عمر": أنا متفائل بهذا التعميم، لأنه يساهم في الحد من الفوضى التي نشهدها في بعض الأحيان، وينظم العمل بشكل أفضل.

وقد أبدى العديد من السائقين الذين يحملون أرقام سيارات من محافظات أخرى ارتياحهم أيضاً لهذا التعميم، إذ أكدوا أنه سيسهم في تسهيل إجراءات عملهم، ويوفر بيئة أكثر تنظيمًا لهم في سعيهم لتقديم خدمة أفضل للمواطنين.

إصدار هذا التعميم من مديرية نقل الركاب في اللاذقية، يأتي في وقت حساس يسعى فيه الجميع لضبط حركة النقل في المدينة، وتوفير بيئة مرورية أكثر تنظيماً، ومع ارتياح المواطنين لهذه الخطوة، يبقى الالتزام بالمهلة المحددة عاملاً رئيسياً لضمان نجاح هذا الإجراء وتحقيق أهدافه في تنظيم النقل بشكل عام.

الحرية
العدد 04 | السنة الأولى | الخميس 30 تشـرين الأول 2025 م

الأمن الداخلي بمدينة الميادين يسترد قرابة ٩ أطنان من كابلات الكهرباء المسروقة

الحريّة – عثمان الخلف

تمكنت مديرية الأمـن الداخلي في مدينة الميادين وقوات المهام الخاصة من استرداد كميات كبيرة من " كابلات " شبكة الكهرباء المسروقة من قبل مجموعة من اللصوص في بلدة الطيبة ، اليوم الثلاثاء

مدير منطقة الميادين خليل عبد المنعم الأيوب أشار في تصريح لصحيفة " الحرّية " أنه وفي إطار الجهود الأمنيّة المتواصلة لحماية الممتلكات العامة، وبالتعاون بين مديرية الأمـن الداخلي في منطقة الميادين وقوة من المهام الخاصة،نُفّذت عمليّة أمنية نوعية ناجحة في بلدة الطيبة ، مؤكداً اعتقال ٣ من أفراد العـصـابة ، و استرداد كمية كبيرة من الأكبال الكهرباء المسروقة ، والتي تجاوز وزنها الإجمالي ٨٨٧٠ كيلوغراماً.

ولفت الأيـوب إلى أنه جرى التعامل مع الموقوفين وفقاً للإجراءات القانونية

المعتمدة ، فيما تـم تسليم المواد المستردة إلـى مستودعات الشركة العامة لكهرباء محافظة دير الزور أصولاً.

وكـانـت الـجـهـات الأمـنـيّـة تمكنت مؤخراً من استرداد ٦٤١٠ كغ من المواد الكهربائية المسروقة (مرس توتر) كانت بحوزة خارجين عن القانون ومخبأة في أماكن مهجورة ، و سبق ذلك استرداد مسروقات من معدات وأدوات تعود لشبكة الكهرباء كانت مُخبأة في أحد المواقع ببادية الميادين وتُقدر زنتها بما يُقارب ١١ طناً، فيما تم قبلها ضبط مسروقات من هذه المواد في مدينة البوكمال وصلت زنتها إلى ٥ أطنان

بعد انقطاع تام استمر نحو ثلاثة أشهر..
«اتصالات اللاذقية» تبدأ بصيانة الكوابل المسروقة

الحرية – باسمة اسماعيل

بدأ مركز اللاذقية الثاني التابع لشركة الاتصالات باللاذقية، تنفيذ أعمال صيانة الكوابل المغذية للأحياء المتضررة في اللاذقية، جراء سرقة الكوابل الرئيسة في (الحمام– الضاحية – سقوبين – بسنادا – جب حسن) بعد انقطاع تام استمر نحو ثلاثة أشهر.

في تصريح لـ"الحرية"، قال مسؤول متابعة اتصالات الساحل عبد القادر اليوسف، إنّ مركز صيانة اللاذقية الثاني قد بدأ فعلياً تنفيذ أعمال صيانة الكوابل المغذية للأحياء التي تضررت بسبب السرقة، وهي: الحمام، سقوبين، بسنادا، وجب حسن.

وأوضح اليوسف أنّ تسعة كابلات قد تعرضت للسرقة في تلك الأحياء، ما أسفر عن حرمان نحو ٩٠٠٠ مواطن من خدمات الاتصالات والإنترنت. وأشار إلى أنّ صيانة هذه الكوابل تتطلب جهوداً كبيرة ووقتاً طويلاً، معتبراً أنّ العملية قد تستغرق نحو شهر لإتمام كافة الأعمال، لكنه طمأن المواطنين إلى أنّ الخدمات الهاتفية ستعود تدريجياً وعلى مراحل خلال هذه الفترة.

مدارس طرطوس في مأزق الكتب الجديدة.. والمعلمون يتصرفون بطرق إسعافية

الحرية – ربا أحمد

تعاني مـدارس محافظة طرطوس من نقص حاد في الكتب المدرسية المطبوعة حديثاً، لا سيما في مـواد الاجتماعيات والتربية الدينية، حيث لم يحصل معظم الطلاب على نسخهم حتى الآن، في حين بدأ المدرسون بتدريس المواد خشية التأخير في إنهاء المنهاج.

السيدة لبنى محمد، والـدة أحد طلاب الصف السادس، أوضحت أن ابنها يضطر لحفظ المادة من صور ترسلها المعلمة عبر تطبيق «واتساب»، بينما تلجأ معلمة التربية الدينية إلى كتابة الدروس على السبورة ليقوم الطلاب بنقلها إلى دفاترهم، ما يؤدي إلى أخطاء في النقل والفهم والحفظ.

أما السيد أحمد الخليل، فقد اضطر لشراء الكتب من المكتبات لابنته في الصف التاسع الإعـدادي خوفاً من التأخر في الدراسة، مشيراً إلى أن العديد من زملائها غير قادرين على تحمل تكلفة الشراء، في حين فضّل بعض المدرسين البدء بالتدريس لتفادي التأخير في إنهاء المنهاج.

وفي تصريح لصحيفة «الحرية»، أوضح مدير تربية طرطوس، مهند عبد الرحمن، أن سبب التأخير لا يعود إلى مديرية التربية، بل إلى المصدر، كون الكتب جديدة لهذا العام.

وعدت بمعالجة القطع الترددي.. كهرباء ريف دمشق توحد برنامج التقنين

الحرية ـ رجاء عبيد

وردت عدة شكاوى لـ"الحرية" بوجود انقطاعات كثيرة في ريـف دمشق وتـفـاوت برنامج التقنين بشكل كبير بين منطقة وأخــرى، فأصبح واقـع الكهرباء محط تساؤل الكثير من المواطنين، وهل هناك إمكانية لتحسن لواقع الكهرباء، خصوصاً مع اقتراب فصل الشتاء؟

وطالبت الشكاوى الـواردة من مختلف مناطق ريـف دمشق بـإعـادة النظر فـي برنامج التقنين، ومعالجة القطع الترددي.

مدير الشركة العامة لكهرباء ريـف دمشق المهندس سامر لطوف، أكد لـ«الحرية» أنه تم توحيد برنامج التقنين في جميع المناطق السكنية بريف دمشق منذ بداية التحرير، حيث يتم توزيع الكميات المخصصة للشركة بشكل متناسب بين المناطق، وقـد تم وضـع برنامج تغذية يعتمد على تغذية لمدة ساعتين مقابل ساعات تقنين تتراوح بين ٤ إلى ٦ ساعات أو أكثر قليلاً، وذلك تبعاً للحمولات المرتبطة بدرجات الحرارة وأوقات الذروة.

برنامج التقنين متغير

وأضاف لطوف: تحدث أحياناً أعطال في بعض المناطق تؤدي إلى انقطاعات طويلة نسبياً، إلا أنه يتم العمل على إصلاح الأعطال بأسرع وقت ممكن والتعويض عن ساعات الانقطاع لاحقاً.

أمـا فيما يخص الحماية الترددية التي تسبب القطع الـتـرددي، فهو أمـر مرتبط بكميات التوليد والاستهلاك على مستوى الشبكة الكهربائية السورية بشكل عام، وبرنامج التقنين متغير، حيث يتم تزويد المناطق بشكل دوري ومتتابع، وذلـك لأن الكميات المخصصة حالياً غير كافية لتثبيت برنامج تقنين ثابت.

لطوف نوه بوجود مخالفين يقومون بالاستجرار غير المشروع للكهرباء، ويتم تسيير دوريات تفتيش بشكل دائم وعلى مدار الساعة، وتنظيم الضبوط اللازمة أصولاً بحق المخالفين.

مؤكداً، أن ورشات الصيانة الفنية تعمل على مدار الساعة لإصلاح الأعطال وإعادة التغذية رغم ضعف الإمكانيات المتاحة، إضافة إلى توقيع اتفاقيات لتنفيذ عدة مشاريع باستخدام الطاقات المتجددة، وذلك بهدف تحسين واقع المنظومة الكهربائية بشكل تدريجي ومستدام.

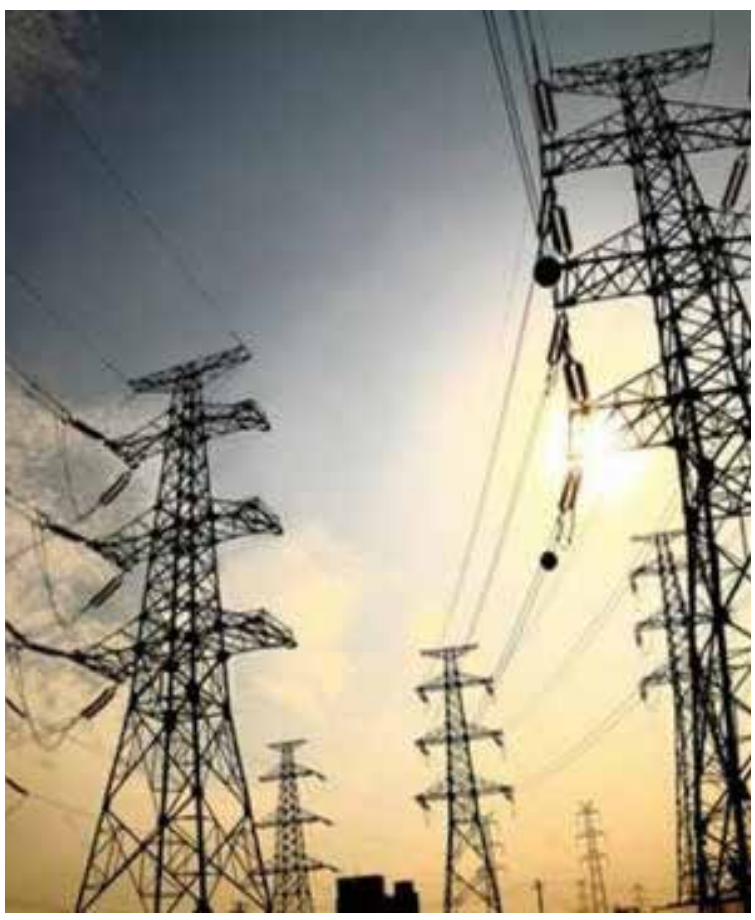

زراعة التبغ.. بين نار التكاليف وجليد الإهمال..

المزارعون يصرخون: لا تسعير.. لا تعويض.. لا خطة!

الحرية – فادية مجد

تواجه زراعـة التبغ أزمـة متفاقمة تهدد استمراريتها، في ظل غياب الدعـم وارتفاع تكاليف الإنـتـاج بشكل غير مسبوق، آلاف الأسر التي تعتمد على هذه الزراعة كمصدر دخل رئيسي تجد نفسها اليوم أمام واقع اقتصادي قاسٍ، دون أي ضمانات أو دعم ينقذ ما تبقى من هذا القطاع الحيوي.

من الاكتفاء إلى الخسارة

فـي لـقـاء أجـرتـه صحيفة «الـحـريـة» في منطقة القدموس مع عدد من المزارعين، قال أحمد حسن: «أزرع التبغ منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وكانت هـذه الـزراعـة تكفينا وتسترنا، أما اليوم فقد أصبحت عبئاً لا يُحتمل، أسعار الأسمدة والمبيدات والوقود ارتفعت بشكل جنوني، وأجرة الفلاحة أصبحت فوق قدرتنا، ونبيع التبغ بسعر لا يغطي حتى تكلفة الإنتاج، والسوق المحلية غارقة بالسجائر الرخيصة، ما جعل التبغ المحلي بلا قيمة».

وأضاف المهندس الزراعي هيثم سلمان إن المؤسسة العامة للتبغ لا تعتمد سياسة واضحة في التسعير، ولا تضمن هامش ربح يحمي المزارعين من الخسارة، والأسـوأ من ذلك أن مستحقات موسم ٢٠٢٤ لم تُصرف حتى الآن رغـم مـرور أشهر طويلة، مشيراً إلى أن محصول عام ٢٠٢٥ لا يزال بانتظار قرار المؤسسة بشأن استلامه، دون أي إعـلان أو توضيح، ما يعكس غياب خطة أو منهجية واضحة للحفاظ على هذه الزراعة.

ويرى المزارع آصف حامد أن زراعـة التبغ ليست مجرد عمل، بل حياة كاملة تشارك فيها العائلة من الكبير إلى الصغير، وكانت تغطي نفقاتهم الأساسية، لكنها اليوم لم تعد تكفي حتى لسد الرمق، وأضاف إن التعويضات المقدمة في حـالات الكوارث الزراعية ضئيلة ولا تتناسب مع حجم الضرر.

بـدوره، طالب الـمـزارع حيان إسماعيل بإنصاف زراعـة التبغ التي تعرضت للظلم سـابـقـاً، مـن خـلال وضـع تسعيرة عـادلـة للمحصول، وصـرف المستحقات المتأخرة، وتقديم الدعم الـلازم وتخفيض تكاليف الإنتاج، وأوضح أن المزارعين ينتظرون استلام محصول هذا الموسم، لمعرفة ما إذا كانت الجهات المعنية ترغب باستمرارهم في زراعة التبغ، أم إن هناك خطة بديلة لزراعات أخرى تناسب أراضيهم.

آلاف الأسر تعتمد على زراعة التبغ كمصدر دخل رئيسي واليوم تعاني من واقع اقتصادي قاسٍ

خطة الزراعة مستمرة

من جهته، أوضح مدير زراعـة طرطوس، حسن حـمـادة، أن المساحة المخططة لمحصول التبغ لموسم ٢٠٢٤–٢٠٢٥ تبلغ ٣٠٠٠ هكتار بعل و٣٠٠ هكتار سقي، وهي خطة مستمرة تصدر عن وزارة الزراعة، وأكد أنه لا يوجد برنامج دعـم في القدموس ولا في محافظة طرطوس عموماً، مشيراً إلى أن الدعم كان يُقدم سابقاً عبر وزارة الصناعة، التي كانت تسلم الـبـذور مجاناً وتستلم المحصول بعد تسليمه بالكامل، كما كانت توفر المبيدات أو عمليات المكافحة مجاناً.

تأخر الاستلام

رئيس اتحاد فلاحي طرطوس، المهندس رائـد مصطفى، أوضـح لـ«الـحـريـة» أن تأخر استلام محصول التبغ هذا الموسم يعود إلى ظروف فنية ولوجستية تتعلق بعمليات الفحص والتصنيف والتخزين لدى المؤسسة العامة للتبغ، وأشار إلى أنه تم التنسيق مع فـروع المؤسسة في المحافظات لتسريع وتيرة الاستلام، مع فتح مراكز إضافية وتوفير اللجان الفنية في الوقت المناسب، تجنباً للازدحام، وزيادة عدد اللجان المختصة بالفرز والتقدير، مع متابعة مباشرة من الاتحاد لتذليل العقبات.

كما تم التأكيد على الإسـراع في إنجاز التدقيق المالي، وهناك جـدول زمني قيد الإعـداد لتسديد الـدفـعـات تدريجياً قبل نهاية العام، مع إعطاء الأولوية لمن سلّموا محاصيلهم في المواعيد الأولى.

تحديات الإنتاج الزراعي

وأشار مصطفى إلى أن الاتحاد رفع عدة مقترحات للجهات المعنية لتخفيف الأعباء عن المزارعين، من بينها المطالبة بدعم جزئي لأسعار الأسمدة والمبيدات والمازوت الـزراعـي، والتنسيق مـع المصرف الـزراعـي لتسهيل منح القروض قصيرة الأجل بأسعار فائدة مخفّضة، والدعوة إلى توسيع برامج الدعم من خلال صندوق دعم الإنتاج الزراعي، ومتابعة اسـتـقـرار أسـعـار الـمـدخـلات عبر الجهات التموينية المختصة.

مطالب بآلية تسعير شفافة

وأكد مصطفى وجود تواصل مستمر بين الاتحاد العام للفلاحين والمؤسسة العامة للتبغ بشأن تحديد أسعار المحصول، مشيراً إلى أن غياب سياسة تسعير واضحة يعود إلى التذبذب في تكاليف الإنتاج والأسعار العالمية للتبغ الخام، إضافة إلى الوضع المالي العام للمؤسسة، وطالب الاتحاد باعتماد آلية تسعير شفافة ومسبقة تُعلن قبل بدء الموسم، تأخذ بعين الاعتبار تكلفة الإنتاج وهامش ربح مجزٍ للفلاح.

دعوة للإنصاف

وشـدد مصطفى على أحقية شكاوى المزارعين من انخفاض نسب التعويض من صندوق الجفاف والكوارث الطبيعية مقارنة بحجم الضرر، مبيناً أن الاتحاد رفع مذكرة رسمية إلى وزارة الـزراعـة تطالب بمراجعة أسس التقدير المعتمدة، وزيادة مخصصات الصندوق بما يتناسب مع حجم الخسائر، وإشـراك ممثلين عـن الفلاحين فـي لجان تقييم الأضرار لضمان العدالة والشفافية.

كما دعا إلى تثبيت سياسة تسعير عادلة ومـبـكـرة قبل الـمـوسـم الـزراعـي، وتأمين مستلزمات الإنتاج بأسعار مدعومة، وتحسين آلية استلام المحصول، وتقصير مدة صرف المستحقات، ودعم برامج الإرشـاد الزراعي، والـتـوسـع فـي الـزراعـات الـبـديـلـة، وزيـادة مخصصات صندوق الكوارث الزراعية، ووضع خطة وطنية لتطوير صناعة التبغ بما يضمن استدامة هذه الزراعة ومردودها الاقتصادي.

«الصحة» تدقق أسس تسجيل الشركات المنتجة للمستحضرات الصيدلانيـة غير الدوائيـة الاستيرادية

الحرية– زهير المحمد

بحث معاون وزير الصحة لشؤون الصيدلة الدكتور عبدو محلي مع لجنة مختصة وضع أسس تسجيل المستحضرات الصيدلانية غير الدوائية الاستيرادية، إضافة لأسـس تسجيل الشركات المنتجة لهذه المستحضرات. كما تمت مناقشة المستحضرات الصحية، والتجميلية، والمتممات الغذائية والنباتية، وأغذية الأطفال تحت عمر السنة، ووضـع شروط تضمن جودتها. وأشار معاون وزير الصحة إلى عدم وجود قوانين ناظمة سابقاً بشكل واضح لمواصفات المستحضرات من حيث الجودة والنوعية والشهادات التي تؤكد جودة المستحضر، سواء على مستوى المستحضر نفسه أو على مستوى الشركات.

وأكد د. محلي أنه خلال العديد من الجلسات تم بحث الأسس ووضع متطلبات التسجيل في وزارة الصحة، من حيث الشهادات المطلوبة للشركات الأجنبية والتعريف بها لتثبت جودة المستحضر.

لافتاً إلى وجود وثائق تثبت نوعية الشركة من حيث شروط التطبيق والتصنيع الجيدة والشهادات المطلوبة للمستحضر لتثبت فعاليته، وذلك لضمان عدم استيراد مستحضرات غير فعالة أو تحوي على مـواد تضر بالصحة، والتأكد من خلوّها من مشتقات الخنزير، والسموم، والهرمونات، بحيث تكون هذه الأمور واضحة في الشهادات المرافقة لتسجيل المستحضر.

الحرية
العدد 04 | السنة الأولى | الخميس 30 تشـرين الأول 2025 م

حمص تبدأ أولى خطوات الإعمار.. ورشة تشاركية لتقييم الواقع وتحديد الرؤية والأولويات

الحرية – ميمونة العلي

انطلقت في فندق "سفير حمص" اليوم أعمال ورشة العمل التشاركية بعنوان "إعـادة بناء مدينة حمص.. من تقييم الواقع إلى تحديد الرؤية والأولويات"، بتنظيم من محافظة حمص ومجلس المدينة، وبالتعاون مع برنامج الأمـم المتحدة للمستوطنات البشرية "يو إن هابيتات"، وتستمر الورشة على مدى يومين.

رئيس مجلس مدينة حمص، المهندس بشار السباعي، أوضح خلال الورشة أن المدينة تعرضت لدمار واسع طال الأحياء السكنية والأثرية والمناطق ذات الطابع التاريخي، مشيراً إلـى وجـود عقبات متعددة تعيق تسريع عملية الإعمار، أبرزها مسألة تحديد الملكيات وتنظيم مناطق المخالفات السكنية وإعـادة تأهيلها بما ينسجم مع المخطط التنظيمي، كما شدد على ضرورة تقسيم المدينة إلى سبعة قطاعات رئيسية تغطي جميع أحيائها، وتنظيم الإشغالات والبسطات، ووضع خطة نقل جماعي مشتركة بالتنسيق بين المحافظة والمنظمات المعنية.

ونـوّه السباعي بالخدمات التي يقدمها المجلس، ومنها جمع نحو ١٥٠٠ طن من النفايات يومياً، وتنفيذ عمليات الصيانة، رغم الأعباء الكبيرة الناتجة عن عودة أكثر من ٢٧٠ ألف مواطن إلى المدينة حتى الآن، مع توقع وصول دفعات جديدة، وقلة الإمكانيات المتاحة، وأكد أن التحديات التمويلية تدفع المجلس حالياً إلى التركيز على مرحلة الدراسات والتخطيط، كونها أقل تكلفة، ريثما يتوفر التمويل اللازم.

من جهتها، استعرضت المهندسة رنا داوود، رئيسة دائرة التنظيم العمراني في مجلس مدينة حمص، مراحل تطوير وتوسيع المخطط التنظيمي للمدينة، مشيرة إلى أن المخطط المصادق عليه عام ٢٠٠٠ يشمل مساحة إجمالية قدرها ١٥ ألف هكتار ضمن الحدود الإدارية، منها ٤٢٠٠ هكتار مخطط تنظيمي، و١٨٠٠ هكتار مناطق محدثة، و١٦٠٠ هكتار توسع غربي.

وبيّنت داوود أن أبـرز المشكلات التي تواجه المدينة تتمثل في الواقع المروري، نتيجة اختلاط وسائل النقل من الدراجات الهوائية إلى الشاحنات على طرق متهرئة دون فصل للمسارات، بالإضافة إلى انعدام الثقافة المرورية ونقص الدراسات المتخصصة، إذ لا يوجد في الجامعات السورية اختصاص هندسة مرورية.

بـدوره، دعـا الاسـتـشـاري فـي برنامج الأمـم المتحدة (الموئل)، سمير العيطة، إلى دراسة التغير الديموغرافي في حمص، حيث يقطن ٨٠٪ من السكان ضمن المدينة، وهو ما اعتبره خللاً ناتجاً عن ضعف الاهتمام بالمدن الصغرى. واقترح تحديد وظيفة كل منطقة وحي، مستشهداً بمدينة دمياط المصرية المتخصصة بصناعة الأثاث، وداعياً إلى نقل هذه الفكرة إلى المدن السورية كلها.

كما شدد على ضرورة تخصيص جزء من تبرعات "أربعاء حمص" لصالح مجلس المدينة لتحسين الخدمات.

من جانبه، أكد مدير منظمة "يو إن هابيتات" في سوريا ولبنان، هيروشي تاكاباشي، أن المنظمة تُعنى بتخطيط المدن وقطاع الإسكان، وتعمل في سوريا منذ عام ٢٠١٤، وتدعم مدينة حمص بشكل خـاص، وأوضـح أن الورشة الحالية تُعد الأولى من نوعها التي تعبر عن مشاركة كافة أطياف المجتمع، ويمكن أن تشكل نموذجاً يُطبق في مدن سورية أخـرى تعرضت للدمار خلال الحرب وأبـدى تفاؤله بإمكانية إعادة إعمار حمص بسرعة، بمشاركة مجتمعية واسعة، ورؤية واضحة لبناء المدينة.

وأشـار تاكاباشي إلـى استعداد المنظمة، بالتعاون مع منظمات أخرى، لتقديم الدعم اللازم للوصول إلى إعادة إعمار صحيحة، لافتاً إلى أن المنظمة تنفذ حالياً مشاريع في أحياء القصور، والخالدية، وجورة الشياح، والبياضة، إضافة إلى مشاريع في الرستن بريف حمص، ومشروع صرف صحي في تلبيسة، فضلاً عن مشاريع في حماة والساحل، وأكد أن التمويل اللازم سيتم توفيره بناءً على توصيات ومقترحات الورشة.

رئيس جامعة حمص، الدكتور طارق حسام الدين، شدد على ضرورة تعزيز جهود المجتمع المدني لوضع أهداف مرحلية تؤدي إلى استراتيجيات بعيدة المدى، مؤكداً أن حجم الدمار في حمص يحتل المرتبة الثالثة بعد حلب والرقة، ما يستدعي خطوات سريعة للبدء بالتعافي، ومن بين هذه الخطوات: تخصيص الأراضـي الفارغة للمشاريع الجديدة، والأحياء المدمرة للبناء والترميم، وتشجيع الأهالي على إعـادة البناء من خلال تخفيض رسـوم البناء وتأمين المواد الأولية، خاصة أن بعض المواطنين يرممون من تلقاء أنفسهم، فيما تحتاج مناطق أخرى إلى تدخل مؤسسات ضخمة.

وفي السياق ذاتـه، أوضحت نتالي عطفة، من برنامج الأمم المتحدة، أن تكلفة إعادة الإعمار في حمص تُقدّر بمليار و٣٠٠ مليون دولار، وتشمل السكن والبنية التحتية في المدينة والريف.

«نقل حلب» تطلق خدمة تسجيل المركبات وتسهّل نقل الملكية للمواطنين

الحرية – أنطوان بصمه جي

بدأت مديرية النقل في محافظة حلب باستقبال جميع المعاملات من بينها نقل ملكية المركبات.

وأوضـح المهندس عبد الهادي محمد هادي رئيس دائرة المركبات في مديرية نقل حلب بتصريح لصحيفة "الحرية" أن خدمة تسجيل المركبات التي تحمل لوحات (تجربة) مفعلة منذ حوالي أسبوعين، أمـا المركبات المستوردة بعد التحرير يستطيع مالكها الحصول على لوحة رسمية مباشرة.

واقتصرت الفترة السابقة بحسب تصريح هادي على خدمات تجديد الترخيص أو نقل الملكية واليوم أضيفت لها خدمة تسجيل المركبة ومعاينتها من خلال خطوات تبدأ بالفحص الفني للمركبة في صالات متخصصة بالأرقام الفردية والزوجية التي تنتهي بها لوحة المركبة.

وكـشـف رئـيـس دائـرة الـمـركـبـات أن الأوراق المطلوبة تتضمن الأوراق الجمركية للمركبة ورخصة سير المركبة ولوحاتها، ويمكن للمواطن تشميل المعاملات بين التسجيل ونقل الملكية من اسم المستورد لمالك المركبة مباشرة.

ودعـت مديرية النقل بحلب المراجعين إلى استكمال تبرئة الذمة والفحص الفني قبل التقدّم بالمعاملة، مؤكدة استمرارها في تحسين الخدمات وتبسيط الإجـراءات بما يلبي احتياجات المواطنين ويعزز كفاءة العمل.

اتحاد الأطباء والصيادلة السوريين في فرنسا يقدم جهازي تنظير

الحرية – عثمان الخلف

تتواصل لليوم الثاني فعاليات الورشة التدريبيّة التي يُنظمها اتحاد الأطباء والصيادلة السوريين في فرنسا بالتعاون مع وزارة الصحة ومديرية صحة دير الزور للأطباء الاختصاصيين والمُقيمين في مجال التنظير الهضمي ، وذلك في المشفى الوطني بمدينة ديرالزور

مدير المشفى الوطني الدكتور عبيدة عبد الرزاق أشار في تصريح لـ"الحرّية " بأن الورشة تضمنت محاضرات نظريّة وتطبيقات عمليّة حول آليات التنظير العلوي والسفلي ، بإشراف فريقٍ من الأطباء ذوي الخبرة في مجال التنظير الهضمي ، ضمن اتحاد الأطباء والصيادلة السوريين في فرنسا.

من جانبه أكـد الطبيب مـازن ملا عثمان الـجـراد، عضو الفريق الطبي، والاختصاصي بأمراض الجهاز الهضمي والكبد ، والمقيم في فرنسا، أن الورشة تهدف إلى إطلاع الأطباء الاختصاصيين والمُقيمين على آخر مستجدات الاختصاص المذكور وطرق العلاج، وقد تضمنت الورشة تدريبات عمليّة ، ناهيك بإجراء عمليات جراحيّة لعددٍ من المرضى، مُنتقاة سابقاً من قبل المعنيين في المشفى لهذا الغرض ، كاشفاً عن تسليم المشفى الوطني بمدينة ديرالزور جهازي تنظير ، علوي وسفلي، مُقدمة كهدية من قبل اتحاد الأطباء والصيادلة السوريين في فرنسا ، لتعزيز ودعم الخدمات الطبيّة في المحافظة.

الخوارزميات تنشر تحديات الشهرة "الهابطة".. عندما تتحول الكرامة إلى عملة رقمية والخير إلى "ترند"

الحرية – إلهام عثمان

يشير الواقع الرقمي إلى أن منصات التواصل الاجتماعي، وعلى رأسها "التيك توك"، تُشكل اليوم مسرحاً ضخماً لتناقضات المجتمع، حيث تتجسد ظاهرة التحديات بوجهين متضادين منها ما يلامس قاع الانحطاط الإنساني، وآخر يرتفع إلى سماء التضامن والخير، فما بدأ كمسابقات ترفيهية خفيفة، ترحول إلى "ترينديات شهرة" كشفت عن أزمة عميقة في القيم الاجتماعية، وفي الوقت ذاته، أظهرت قوة المنصات الرقمية حشد الدعم الإنساني.

هـذا التناقض الـصارخ، الـذي يمتد من تحدي إهانة الأهل أو غيرهم مقابل المال، إلى تحدي يعج بالإنسانية كتحدي دعم غزة، يفرض تساؤلاً جوهرياً: هل أصبحت الكرامة الإنسانية مجرد عملة قابلة للتداول في سوق المشاهدات الرقمية؟

الكرامة في الميزان الرقمي

تكمن خـطـورة الـظـاهـرة فـي تحويل الكرامة الإنسانية إلى سلعة قابلة للتداول مقابل بضعة دولارات أو زيـادة فـي عدد المتابعين، كانتشار تـحـديـات تطلب من المشاركين القيام بأفعال مشينة أو مهينة لذواتهم أو لغيرهم، وهـو مـا تجلى في تحديات مثل "ضرب الأم مقابل مبلغ مالي" أو "ارتـداء الحجاب أو خلعه مقابل هاتف محمول".

وهنا نـرى أن استغلال الحاجة لانتهاك الكرامة مقابل المال" مثالاً صارخاً على هذا الانحدار الأخلاقي، حيث يطلب فيها صانعو محتوى من أشخاص غالباً ما يكونون من ذوي الحاجة، القيام بأفعال تخدش الحياء أو تنتهك الكرامة الشخصية، وبـدلاً من أن يكون المال وسيلة للعيش الكريم، أصبح ثمناً للتخلي عن عزة النفس.

حـالـة أخـرى موثقة عـن شخص خاض تحدياً لتحمل الصفع المتكرر على الوجه مقابل مبلغ مالي كبير، ما أدى إلى تعرضه لإصابات بالغة، كل ذلك من أجل "مشاهدات" تحقق أرباحاً طائلة لصاحب التحدي.

هذا المشهد المأساوي يؤكد أننا أمام معادلة قاسية تحوّل الضعف إلى محتوى، وتستغل الحاجة المادية والنفسية لتحقيق الربح السريع.

متلازمة "الطفل الزجاجي"

وهنا يكشف استشاري الصحة النفسية د. خالد فؤاد ومن خلال حديثه مع صحيفتنا "الـحـريـة" أن هـذه الـظـاهـرة و مـن منظور سيكولوجي عميق، أن انتشار التحديات المميتة والمهينة يرتبط بظاهرة نفسية تُعرف بـ"متلازمة الطفل الزجاجي"، نتيجة شعور المراهق بأنه –غير مرئي– داخـل محيطه الأسري، نتيجة للتجاهل أو غياب الاحتواء، يولد لديه فراغاً عاطفياً هائلاً، ما يدفعه للبحث عن إثبات الـذات في العالم الافتراضي، عبر سلوكيات صادمة ومثيرة للانتباه.

البطولة المزيفة

من جهته كشف اختصاصي علم النفس الاجتماعي د. ناجي جاد الله، أنه ومع غياب الرقابة ولفهم دوافـع الانـخـراط في هذه التحديات الخطيرة، فإن أصحاب الشخصيات الهيستيرية، ممن لديهم ميول استعراضية وحب للظهور، هم الأكثر عرضة للوقوع في فخ هذه التحديات، حيث يمثل لهم "اللايف" مسرحاً لتحقيق الـذات المفقودة، حيث يسعى إلى بطولة مزيفة وشعور بالإنجاز، حتى لو كان الثمن هو المغامرة بحياته أو كرامته، وهـو ما يفسر انجرافه وراء هذه التحديات القاتلة.

د. ناجي جاد الله :
اختصاصي علم النفس الاجتماعي

> **صانع المحتوى مستعد لتقديم أي شيء من أجل تحقيق 'الترند ' والربح السريع**

فوضى التدمير الرقمي

كما بين د. فؤاد أن الأزمة تكمن في غياب الالتزام بالمعايير الأخلاقية، وتحول المنصات إلى ساحة تنافس على الشهرة السريعة إذ تحولت السوشيال ميديا من قوة للتطوير إلى فوضى للتدمير في كثير من الأحيان.

فـي ذات السياق أشـار جـاد الله إلـى أن الـمـحـتـوى الـهـابـط يـجـد طـريـقـه للانتشار الأسرع بفضل الخوارزميات التي تفضل الإثارة على القيمة، وفي ظل غياب الرقابة الذاتية والمجتمعية، يصبح صانع المحتوى مستعداً لتقديم أي شـيء، حتى لـو كـان انتهاكاً للكرامات، مادام أنه يحقق له –الترند– والربح السريع.

د. خالد فؤاد :
استشاري الصحة النفسية

> **تحولت منصات التواصل الاجتماعي إلى ساحة تنافس على الشهرة السريعة**

التحدي الإنساني

وعلى النقيض تماماً من تحديات الإهانة، نجد الجانب المشرق للتحديات، حيث تُعيد لوسائل التواصل الاجتماعي دورها الإنساني والاجتماعي النبيل، هذا ما بينه جاد الله، إذ تُوجه طاقة الشهرة والتنافس نحو فعل الخير، لتتحول الشاشات الصغيرة إلى جسور للتضامن، كتحدي المشاهير لدعم غزة..

عندما تصبح الشهرة مسؤولية

لقد أظهرت الأزمـة الإنسانية في غزة قوة التحدي الإيجابي، فقد تحدى فنانون ونجوم زملاءهم بمبالغ مالية ضخمة مقابل توجيهها لعمل خيري موجه للإغاثة، وفي هذا السياق، لم تقتصر المبادرات على النطاق العربي، بل امتدت لتشمل تحديات عالمية.

فقد شهد العالم مبادرات ضخمة مثل حفل فني لدعم جهود الإغاثة الإنسانية في "معاً من أجل فلسطين" والـذي أقيم في لندن، حيث شارك فيه عدد من النجوم العالميين مثل ريتشارد جير (فنان أميركي)، وغيره حيث قاموا بحشد الدعم والتبرعات لصالح المتضررين.

وهنا أضاف جاد الله أن هذه المبادرات حولت المنصات الرقمية إلى غرفة عمليات إغاثية، حيث يتم توجيه ملايين الدولارات والمساعدات العينية بفضل قوة الانتشار الرقمي.

دعوة للوعي والاحتواء

وختم جـاد الله بـأن التحديات الرقمية، بوجهيها المتناقضين، هي مـرآة تعكس حالة المجتمع، فبينما يستغل البعض ضعف الآخـريـن وحاجتهم، يـوجـه البعض الآخـر طاقته نحو الإغاثة والتضامن.

بينما أضاف فؤاد أنه لابد من أن تتضافر جـهـود الأسـرة والـمـؤسـسـات التعليمية والإعلامية لغرس الوعي بأهمية الكرامة الإنسانية، وخـطـورة الانـجـرار وراء الشهرة الزائفة، وإن الحل يبدأ من الاحتواء الأسري الذي يحمي المراهقين من متلازمة "الطفل الزجاجي."

الاقتصاد المنزلي إستراتيجية مجتمعية لمواجهة الأزمات الاقتصادية

الحرية – بشرى سمير

أصبح الاقتصاد المنزلي ركيزة أساسية في بناء المجتمعات المتوازنة، حيث يمثل النشاط الاقتصادي داخل نطاق الأسرة الذي يشمل إدارة الموارد المالية والاستهلاكية والغذائية.

وعلى الرغم من صغر نطاقه مقارنة بالاقتصاد الكلي إلا أن تأثيره يمتد ليشكل دعامة قوية للاقتصاد العام من خلال آليات متعددة.

الخبير في الاقتصاد المنزلي الدكتور مهند الحصري، عرف مفهوم الاقتصاد المنزلي أنه العلم الذي يهتم بإدارة شؤون الأسرة المعيشية بشكل فعال، من خلال ترشيد الاستهلاك، والتخطيط المالي، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. ولا يقتصر على الجانب المالي فقط، بل يشمل أيضاً الجوانب الصحية والغذائية والتربوية والبيئية.

مبادئ الاقتصاد المنزلي

وأضاف في تصريح لـ"الحرية": عندما تتبنى الأسر مبادئ الاقتصاد المنزلي في إدارة ميزانياتها فإنها تساهم في خفض معدلات الاستهلاك المفرط، ما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني من خلال تخفيف الضغط على الاحتياطي من العملات الأجنبية، وتقليل التضخم، إضافة إلى تحقيق استقرار في الأسواق وتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار.

وأشار الحصري إلى مساهمة الاقتصاد المنزلي في تنمية المدخرات الأسرية التي تشكل مصدراً مهماً لتمويل المشاريع الاستثمارية عبر:

– زيادة الودائع البنكية.
– وتنمية سوق الأوراق المالية.
– وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الادخار وتنمية المشاريع الصغيرة

وعن إمكانية المواطن السوري في تعزيز الاقتصاد العام، بين أنه يمكنه من خلال اقتصاده المنزلي أن يساهم بدرجة ملحوظة، خاصة عبر سلوكيات مثل الادخار وتنمية المشاريع الصغيرة، لكن هذه المساهمات تواجه تحديات كبيرة في ظل الظروف الراهنة.

لافتاً إلى أن المساهمة الفعلية تعتمد على عدة ممارسات يقوم بها الأفراد والأسر من خلال الادخار بوصفه داعمًا للاستثمار، إذ يُعد الادخار سلوكًا تقليديًا للسوريين لكن دوافعه تطورت في السنوات الأخيرة.

فبالإضافة إلى الادخار لمواجهة الظروف الطارئة أو لتأمين المؤن الغذائية، أصبح الادخار النقدي وسيلة لتمويل التعليم الجامعي للأبناء أو حتى لتأمين تكاليف السفر والهجرة.. هذه المدخرات إن أمكن تحويلها إلى قنوات استثمارية رسمية (مثل المشاريع الصغيرة أو عبر النظام المصرفي)، فإنها تشكل مصدرًا حيويًا لتمويل الاستثمار المحلي وزيادة رأس المال الوطني.

رأس المال البشري

وفيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال ودعمها، أوضح الحصري أنها أحد أهم روافد التنمية. فهي لا توفر فرص عمل للأفراد والعائلات فحسب، بل تسهم في زيادة الإنتاج المحلي، وتعزيز الصادرات، وتقليل العجز في الميزان التجاري . ويمكن للاقتصاديات المنزلية أن تكون نواة لهذه المشاريع، خاصة في المجالات الحرفية والزراعية والرقمية، وقد لجأ الكثير من السوريين ولا سيما في المناطق الريفية، إلى زراعة أراضيهم الصغيرة وإنتاج ما أمكنهم من غذاء لمواجهة الغلاء وشح الموارد هذه الممارسات لا توفر الغذاء للأسرة فقط، بل تسهم في خفض الاعتماد على الواردات وتدعم سلاسل التوريد المحلية، ما ينعكس إيجابًا على صمود الاقتصاد الكلي في أوقات الأزمات.

ولم يخف الحصري أن هذه المساهمات تواجه عقبات هيكلية حادة نتيجة عدم استقرار البيئة الاقتصادية، حيث يعاني الاقتصاد السوري من تضخم متصاعد، وانهيار في قيمة العملة، وارتفاع حاد في الأسعار. هذه العوامل تجعل عملية الادخار المنظم شبه مستحيلة بالنسبة لغالبية السكان، كما تضعف القوة الشرائية وقدرة الأسر على الاستثمار، إضافة إلى ضعف البنية التحتية والمؤسسات وعدم كفاية البنية التحتية من طرق واتصالات وكهرباء، يعيق تحويل المدخرات المنزلية إلى استثمارات منتجة .

بيئة داعمة

وختم الحصري بالقول: باختصار يمتلك المواطن السوري من خلال اقتصاده المنزلي إمكانات حقيقية لتعزيز الاقتصاد العام ومع ذلك، فإن تحويل هذه الإمكانات إلى واقع ملموس يتطلب بيئة داعمة تبدأ بتحقيق الاستقرار وإصلاح المؤسسات، وبناء الثقة، وتشجيع الاستثمار بدون معالجة هذه التحديات الجذرية ستظل مساهمة الاقتصاد المنزلي محدودة ومحصورة في نطاق ضيق رغم صمود الأسر السورية.

مع ذلك يظل الاقتصاد المنزلي عاملاً حاسماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الشامل فالأسر المقتصدة والمخططة تشكل لبنات الاقتصاد الوطني القوي لذا، يجب على الحكومات والمؤسسات التعليمية والإعلامية العمل على تعزيز مفاهيم الاقتصاد المنزلي ونشرها في المجتمع، لأن استقرار الاقتصاد الكلي يبدأ من استقرار الاقتصاد الصغير داخل كل منزل.

تجربة سورية رائدة.. «٤٧» مدرسة افتراضية تستهدف الطلاب الدارسين في الخارج

الحرية– دينا عبد

المدارس الافتراضية في سورية تجربة جديدة تعزز التعليم عن بعد، وفق المناهج التربوية لإتاحة الفرصة للطلبة الراغبين في تعلّم المناهج السورية عن بعد خارج أراضي الجمهورية العربية السورية.

وكشف مدير التعليم الخاص في وزارة التربية والتعليم "معن السيد" في تصريح لـ"الحرية" حول المدارس الافتراضية المرخصة لدى وزارة التربية والتعليم فقال: المدارس الافتراضية الخاصة هي مؤسسات تعليمية غير حكومية مرخصة بموجب التعليمات التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٥٨٣٢ /٩٤٣ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٨ والمعدلة بالقرار رقم ١٦٥٦ /٩٤٣ تاريخ ٢٠٢٤.

وتستهدف الطلاب الدارسين خارج أراضي الجمهورية العربية السورية، حيث توفر تعليماً وتعلّماً عن بُعد متزامناً للتلاميذ والطلاب في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي، وفق السياسة التربوية المعتمدة من وزارة التربية والتعليم.

وبيّن السيد أنه يتم إجراء امتحانات شهادتي التعليم الأساسي والثانوية العامة وفق الأنظمة والقوانين النافذة داخل أراضي الجمهورية العربية السورية حصراً. مؤكداً أن التلاميذ والطلاب في هذه المدارس نظاميون ومماثلون للدارسين داخل الجمهورية العربية السورية، ويحق لهم الانتقال والتسجيل في المدارس العامة والخاصة ومن في حكمها. مع إبراز الوثائق الممنوحة لهم والمصدّقة أصولاً والتي تُعد وثائق رسمية.

وتنطلق أهمية هذه المدارس بحسب مدير التعليم الخاص من كونها تربط المتعلمين في دول الاغتراب بوطنهم، وتعزز فكرة الانتماء والتجذر بالوطن، وتتيح لهم متابعة تحصيلهم العلمي والحصول على شهادات معترف بها.

يذكر أن عدد المدارس الافتراضية المرخصة ٤٧ مدرسة حلقة أولى وثانية وتعليم ثانوي.

«الندوة الوطنية للترجمة»:

هل يأخذ الذكاء الاصطناعي دور المترجمين؟

الحرية – لبنى شاكر

وصلت الصحفية البريطانية بريجيت كنان إلى سوريا عام ١٩٩٣، بعد تعيين زوجها دبلوماسياً فيها. وكما حدث قبل أكثر من ١٢٠ عاماً مع إيزابيل زوجة القنصل البريطاني ريتشارد بيرتون، سرعان ما وقعت كنان في غرام مدينة دمشق. وعلى ما تقوله، بدأت قصة عشقها للمدينة القديمة عندما دخلت لأول مرة إلى أحد البيوت الدمشقية الكبيرة "بيت المجلّد". ومن ثم أثمرت هذه التجربة كتابها الصادر عن الهيئة العامة السورية للكتاب بعنوان "دمشق القديمة وكنوزها الدفينة"، الذي نقله إلى العربية المترجم محمد علام خضر بأمانة ومحبة تعكس ما أرادته المؤلفة لقرّاء لغتها الأصلية.

مُناسبة الحديث عن الكتاب الذي أصبح مرجعية للباحثين في التراث المعماري، استحضار جهود المترجمين السوريين في مختلف المجالات، والذين تغيب أسماؤهم عن المشهد الثقافي، لأسباب عدة، رغم إبداعاتهم التي كثيراً ما تجاوزت حدود المحليّة، وهنا يُحسب للندوة الوطنية للترجمة، والتي اختُتمت فعالياتها اليوم تحت عنوان "الترجمة في التقانات الحديثة"، بتنظيم من الهيئة العامة السورية للكتاب ومجموعة جهات ثقافية وأكاديمية، إتاحة الفرصة لعدد منهم للتعريف بما توصلت إليه دراساتهم وأبحاثهم في عوالم الترجمة، وهو ما يصعب التطرق إليه بتفصيل في هذه المقالة.

تحديات البنية التحتية

من بين الدراسات والأصوات التي برزت في الندوة، تحدث الدكتور عبد النبي اصطيف أستاذ الأدب المقارن والنقد الحديث والترجمة في جامعة دمشق، وعضو الفريق المؤسس للمعهد العالي للترجمة والترجمة الفورية، عما يشهده ميدان الترجمة من تحولات هائلة بفضل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، غير أن هذه الإنجازات المستمرة تصطدم بجدار الواقع الصعب في سوريا، كونها تواجه تحديات بنيوية عميقة تعوق الاستفادة من هذه الثورة التقنية برأيه. وفي مقدمتها تأتي أزمة البنية التحتية، فالأضرار التي لحقت بالبلاد خلال السنوات الماضية، حرمت الجامعات والمؤسسات من أبسط مقومات العصر الرقمي كالكهرباء وشبكة الإنترنت المستقرة، ما يجعل أي حديث عن الذكاء الاصطناعي أشبه بضرب من الخيال.

وذهب اصطيف إلى أن تكلفة تبني التقنيات الحديثة تفوق قدرة المؤسسات التعليمية، التي لا تستطيع حتى مواكبة حركة النشر العالمية بالتحول من الكتاب الورقي إلى الاشتراك الرقمي مع دور النشر الكبيرة، والتي تقوم في أماكن أخرى برفد الجامعات بأحدث ما لديها من إصدارات. كما يضاف إلى ذلك، الحاجة المُلحة لتأهيل الكوادر وطلاب العلم لمواجهة هذا التحول.

وفي السياق ذاته، أشار اصطيف إلى أنه لا يمكن إغفال إشكالية العامية العربية التي تُشتت الجهد التنسيقي المشترك بين الدول العربية، وتفرض على حقل الترجمة التعامل مع تعددية اللهجات بدل الاحتكام إلى اللغة الفصحى كركيزة موحدة. وعلى حدّ تعبيره "نحن لا ننتج المعرفة، ومن ثم لا نتدخل في التعبير عن مخرجاتها، لذلك نحن مضطرون لترجمتها إلى لغتنا، فضلاً عن حاجتنا إلى تطوير لغتنا الأم، لمواكبة ما يطرأ في ميدان المصطلحات، وتعميق معرفة المترجم بثقافة واختصاص كلتا اللغتين".

آلاف الأسر تعتمد على زراعة التبغ كمصدر دخل رئيسي واليوم تعاني من واقع اقتصادي قاسٍ

بين الطلبة والمحترفين

بدوره الدكتور عدنان عزوز، عميد كلية الآداب ورئيس قسم اللغة الإنكليزية في جامعة قاسيون الخاصة، قدّم بحثاً حاول فيه الإجابة عن سؤال يفرض نفسه على المترجمين اليوم "الذكاء الاصطناعي في عالم الترجمة: صديق أم عدو؟"، بالاعتماد على التجارب، التي أثبتت، والكلام له، أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون مساعداً قوياً للطلبة، خاصة في تصحيح الأخطاء اللغوية وتقديم أنماط ترجمة مختلفة بالاعتماد على هندسة الأوامر (**Prompting**). وعلى سبيل المثال، بيّنت دراسة أن الطلاب الذين تدربوا على استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة للتدقيق والتصحيح وليس للاعتماد المطلق، حققوا نتائج أفضل بنسبة ٧٠٪ من أقرانهم في التعليم التقليدي، لكن الخطر الأكبر يكمن في الاعتماد المفرط، الذي يهدد بتهميش المهارات اللغوية العميقة اللازمة لإتقان الترجمة وفهم الثقافات.

أما بالنسبة للمترجمين المحترفين، فبيّن عزوز أنّ الذكاء الاصطناعي أدى إلى تحول في الأدوار من "مترجم" إلى "مدقق لغوي"، ما زاد من سرعة وجودة العمل وتوسيع نطاقه، وإن كانت أهم إشكاليات الذكاء الاصطناعي تظهر في أخطاء المعنى المتعلقة بفهم التعابير الثقافية والأمثال والتعقيدات القانونية، حيث لم يصل الذكاء الاصطناعي بعد إلى المقدرة على فهم هذه الدقائق. لكن ومع ذلك، هناك تخوفات حقيقية من فقدان الوظائف وتراجع الأجور، حيث أظهرت الإحصاءات الأمريكية انخفاضاً ملحوظاً في عدد الوظائف والأجور للمترجمين منذ عام ٢٠١٦.

أيضاً شرح عزوز مسألة المسؤولية القانونية والأخلاقية المتعلقة بأخطاء الترجمة الآلية، بالإضافة إلى تهديد الخصوصية التي يفرضها تخزين النصوص الإلكتروني، ليؤكد في المحصلة، أن الذكاء الاصطناعي ليس عدواً ولا بديلاً كاملاً، بل هو أداة يجب استخدامها بذكاء وتوظيفها ضمن مناهج تعليم الترجمة لضمان الحفاظ على العنصر البشري ومهاراته العميقة.

• تصوير – الحرية : حسن خليل

ضمان الجودة

في حين شرحت هلا دقوري، وهي مترجمة فورية وتحريرية ومُحلّفة سورية، عن الفرص والتوجهات المستقبلية في عوالم الترجمة في العصر الرقمي، مشيرة إلى أن أنظمة الترجمة الآلية تُوفر السرعة وقابلية التوسع والاتساق، ما يجعلها أداة لا غنى عنها في الترجمات الروتينية والمتكررة لكنّ المترجم البشري يظل متفوقاً، وله دور محوري في المجالات التي تتطلب فهماً عميقاً وحساسية ثقافية، كالترجمة الأدبية والقانونية والطبية. ووفقاً لتجربة عرضتها خلال الندوة، فشل الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنوع اللغوي والإبداع البلاغي، والقدرة على معايشة المشاعر وفهم الكلمات العاطفية والمجازية بدقة.

وفي نفس الموضوع، وجدت دقوري أنّ دور المترجم المستقبلي سيتجه نحو الإثراء، بعيداً عما يتردد عن استبدال المترجم البشري، حيث يسمح الذكاء الاصطناعي للمترجمين بالتحرر من الأعمال الرتيبة والتركيز على المحتوى الإبداعي وضمان الجودة، وهي الكلمة المفتاحية في هذا العصر، حتى إنّ الطلب سيزداد على تحرير ما بعد الترجمة (**Post-Editing**)، ما يعزز دور المترجم كـ "مدقق ومُثرٍ" لنتائج الآلة. مضيفةً أن هذا الدور الجديد يتطلب مجموعة من المهارات المزدوجة، أولها الوعي الثقافي واللغوي العميق لضمان دقة الترجمة ومراعاة الحساسيات الثقافية، ومن ثم المهارات التقنية لاستخدام أدوات الترجمة بفعالية.

كذلك لفتت دقوري إلى أهمية مناقشة القضايا الأخلاقية في الترجمة الآلية، ولا سيما ما يتعلق بخصوصية البيانات، وحقوق النشر، وتحديد المسؤولية عند فشل الترجمة الآلية، إضافة إلى مواجهة التحيزات الثقافية والجندرية التي قد تتسلل إلى مخرجات النماذج. وعلى ما تراه، فالمستقبل يتجه نحو الترجمات الهجينة التي تدمج خبرة البشر بقدرات الآلة، مع التركيز على التكيف الإبداعي والإثراء الدلالي من قبل المترجمين.

الرهان على السوريين بميزان الرئيس الشرع

يسرى المصري

"أقـدّم ما تبقى من عمري لأرى سوريا ناهضة وقـوية" أطـال اللّه بعمرك سيادة الرئيس وأعانك اللّه على بناء دولتك بحسن تدبيرك وإخلاصك وصدقك .. يحمل السيد الرئيس الشرع سوريا في وجـدانـه، تشعر بحبه لبلده وإخـلاصـه وطيبته وبساطته في كلماته ونظراته وتفانيه بالسعي لإزالة القيود وترميم الفجوات وبناء الجسور ..أراك اللّه ما تحب وأعانك على تحقيق رسالتك.. ويستعين فخامة الرئيس الشرع على رؤية مستقبل بلاده بمعرفة مكانتها وقدراتها وخيراتها ومـا تمثله مـن فـرص لكلّ من يرغب بالتشبيك مـا بين الـشـرق والـغـرب، والشمال والجنوب كاشفاً عـن البوابات التاريخية وطريق الحرير .. في ظل توترات جيو–سياسية عالمية وفـي مناخ يبحث فيه المستثمرون الدوليون عن ملاذ جديد يجعلهم أكثر تفاعلاً مع العالم .

راهــن الـرئيـس الـشـرع عـلـى "الشعب السوري الذي عانى معاناة مريرة، وثبت على مواقفه وانتصر" ، هذا الطرح أضفى على لقاءاته في الرياض في مبادرة مستقبل الاستثمار التاسعة شرعية دولية وشعبية على مسيرة التعافي ودفع ببداية وبثقة نحو تعبئة الطاقات الوطنية لإعادة الإعمار.

ما ميز المنصة التي وضـع شـعـاراً لها مفتاح الازدهـار أنها المحطة التي تتحوّل فيها الرؤى إلى واقع وتُبرم خلالها الصفقات العالمية بالمليارات.

والمفتاح لازدهـار سوريا حمله الرئيس الشرع بكل أمانة ومسؤولية معلناً أن "إعادة بناء سوريا ستكون من خلال الاستثمار، ولا نريد أن يتم ذلـك مـن خـلال المساعدات والمعونات" وهـذا يمثل تحولاً براغماتياً في السياسة الاقتصادية السورية، ورؤية واقعية "لا نريد أن تكون سوريا عبئاً على أحد، بل أريدها أن تبني نفسها بنفسها" . وهذا الموقف يعكس رغبة الرئيس والدولة والحكومة في بناء اقتصاد منتج قائم على الشراكات الاستثمارية المربحة للجميع بدلاً من الاعتماد على المساعدات الدولية.

تفاصيل أكثر على الموقع

وزير الإعلام حمزة المصطفى في الملتقى الإعلامي العربي ببيروت

صناعة الموزاييك الدمشقي رمز التراث الثقافي

تُعد صناعة الموزاييك الدمشقي من أهم رموز التراث الثقافي والتقليدي في سوريا، فهي فن راقٍ يعبّر عن الإبداع الحرفي والتميز الفني الذي تطور عبر أكثر من ثلاثة قرون. يعكس هذا الفن الهوية الثقافية والروح الفنية العريقة لمدينة دمشق القديمة، ويُستخدم كهدية قيمة ويُعرض في المناسبات السعيدة لما يتميز به من جمال وفخامة.

وعرف الدمشقيون صناعة الموازييك منذ مطلع القرن التاسع عشر عبر التنوع الكبير في المنتوجات الخشبية مزخرفة، والمطعمة بالفضة والصدف والعظم، وبات الموزاييك سفيراً لسورية في دولة العالم، لكنها اليوم تشهد تراجعاً حاداً بسبب هجرة الحرفيين بعد الحرب، وارتفاع تكاليف صناعتها، وصعوبة تصديرها أو تأسيس مشاغلها خارج سورية.

بالرغم من التحديات، هناك إشارات تُبشر بعودة قوية لهذا الفن التراثي، إذا ما تم توفير الدعم الكافي من الجهات المعنية من أجل الحفاظ على هذا الإرث الثقافي الحي، وتشجيع الجيل الجديد على تعلم مهاراته.

تفاصيل أكثر على الموقع

شاطئ صليب التركمان

مـن أجـمـل الـوجـهـات الساحلية في محافظة اللاذقية، حيث يجمع بين صفاء الطبيعة وسحر البحر. يتميّز الشاطئ بمياهه الفيروزية الصافية، ورماله الناعمة، وأجوائه الهادئة..

«مشتل الساحل» يزرع أكثر من ١٠ أصناف مثمرة على امتداد ١٣٤ دونماً

الحرية – لوريس عمران

بيّن المهندس نـورس عبد اللطيف رئيس "مشتل الساحل" أن المشتل يقوم بزراعة أكثر من ١٠ أصناف من الغراس المثمرة على مساحة ١٣٤ دونمًا في المنطقة، يشمل المشتل غراس الـتـفـاح، الإجـــاص، الـخـوخ، المشمش، العنب، الكيوي، الأفوكادو، والجوز.

وأشـار عبد اللطيف إلـى أنّ المشتل يـزرع أصنافاً متنوعة تتناسب مع البيئة المحلية لضمان إنتاجية عالية، تضمنت أصناف التفاح (جولدن وستاركن) إلى جانب أصناف الخوخ مثل (جوهرة وأبو ريحة كفرحبو بيتنجاني) أما التين

فتتم زراعته بأنواع متعددة مثل (خضيري و عبيدي) ونوه المهندس عبد اللطيف بأن "مشتل الساحل" يستمر في تقديم أفضل الغراس للمزارعين المحليين، ويحرص على تطوير تقنيات الزراعة.

الحرية alhurriyah.sy
صحيفـــة إلكترونيـــة تخصصية تصـــدر عن مؤسسة الوحـــدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع | دمشق – كورنيش الميدان
المدير العام خالد الخلف | مدير التحرير يســرى المصري | أمينا التحرير أمين الدريوسي – باسم المحمد